



الجلسة 9921

الجمعة، 23 أيار/مايو 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد ستاماتيكيوس (اليونان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد كوندراتيف

باكستان السيد سليم

بنما السيد بيتي خيمينيس

الجزائر السيدة قاسمي

جمهورية كوريا السيدة جانغ

الدانمرك السيد باي

سلوفينيا السيدة بونيكفار

سيراليون السيدة كريم

الصومال السيد إبراهيم

الصين السيد هي ماو

غيانا السيدة باراماناند

فرنسا السيد برييه

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة خيليشي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد إيدلمان

جدول الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2025/271)

رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة

(S/2025/301)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



عُلفت الجلسة الساعة 18/05 يوم الخميس 22 أيار/مايو واستؤنفت يوم الجمعة 23 أيار/مايو الساعة 10/00.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق. أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد هوانغ نغوين نغوين (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر اليونان على عقد هذه المناقشة المهمة، وأعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات يوم أمس على ما قدموه من أفكار بشأن هذه المسألة المهمة.

لقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف الأربع، وهي الصكوك العالمية التي أصبحت قانوناً دولياً عرفياً ملزماً لجميع الأطراف في أي شكل من أشكال النزاع المسلح. وقد اعتمد المجلس على مر السنين قرارات تاريخية تحدد مسؤولياتنا وتدابيرنا لتعزيز حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين. مع ذلك، وعلى الرغم من هذا الإطار المعياري الراسخ، لا يزال المدنيون في جميع أنحاء العالم يتحملون العبء الأكبر للنزاعات المسلحة. ومن الواضح أن التحديات لا تكمن في عدم وجود قواعد فحسب، بل في عدم الامتثال لها.

إن فييت نام، إذ عانت من الدمار الناجم عن الحروب وتغلبت عليه، تدرك تماماً الخسائر البشرية والإنمائية الفادحة للنزاع المسلح. إن ذلك الإرث التاريخي هو ما يدعم التزامنا الثابت بحماية المدنيين.

وفي مجلس الأمن، قادت فييت نام، خلال رئاستها في نيسان/أبريل 2021، اتخاذ القرار 2573 (2021) بشأن حماية البنية التحتية المدنية الحيوية في النزاعات. كما أصدرنا بياناً رئاسياً بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام (S/PRST/2021/8) وترأسنا جلسة مناقشة مفتوحة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع (انظر S/2021/375) واجتماعاً بصيغة آريا في وقت لاحق من ذلك العام، بشأن رعاية الوالدين للأطفال غير المصحوبين أثناء النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مشاركتها النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ساهمت فييت نام بفعالية في حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة في الميدان.

واستناداً إلى تجربتنا الوطنية ومشاركتنا في مجلس الأمن، أود أن أسلط الضوء على عدد من النقاط بشأن تعزيز الالتزامات السياسية والعملية لحماية المدنيين في النزاع المسلح.

أولاً، إن حماية المدنيين ضرورة إنسانية والتزام قانوني على حد سواء. إن سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والإعلاميين غير قابلة للتفاوض. ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء تعزيز القانون الدولي الإنساني والقواعد المتصلة به، وبالتالي تعزيز ثقافة الامتثال على نطاق أوسع.

ثانياً، ندعو إلى إدراج حماية المدنيين بشكل منهجي في جميع الولايات والمداولات ذات الصلة في مجلس الأمن. وينبغي أن يتخذ المجلس أيضاً موقفاً حازماً ومتسقاً ضد الهجمات التي تستهدف البنى التحتية المدنية الحيوية، وضد استخدام المياه والغذاء والخدمات الإنسانية كسلاح.

ثالثاً، يجب تشجيع المزيد من المبادرات الدبلوماسية ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين. وتدعم فييت نام الجهود المبذولة من قبل المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني والأسبوع السنوي لحماية المدنيين، والتي ينبغي أن تنتقل من مرحلة المناصرة إلى تعزيز تحقيق تقدم عملي، بما يشمل تعزيز التعاون القانوني بين النظراء، ولا سيما بين بلدان الجنوب العالمي، لضمان أن تكون معايير الحماية متماشية مع الواقع الميداني وأكثر قدرة على معالجة فجوات الامتثال القائمة.

إن حماية المدنيين هي حماية إنسانيتنا المشتركة. وتظل فييت نام ملتزمة التزاماً راسخاً بالعمل مع جميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين وأصحاب المصلحة بشأن تلك القضية المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد ليال ماتا (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نتقدم غواتيمالا بالشكر إلى الرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي أتاحت لنا المضي في نقاش موضوعي بشأن الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، لا سيما في ظل التهديدات الناشئة التي تقوّض النظام الدولي وتهدد كرامة الإنسان.

إن غواتيمالا، بوصفها دولة ملتزمة التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف، تضع التسوية السلمية للنزاعات، واحترام القانون الدولي الإنساني، وحماية الحياة وكرامة الإنسان وسلامة الأفراد، كأولوية أساسية من أولويات سياستها الخارجية. لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن يكون النزاع المسلح ذريعة للدوس على الحقوق الأساسية للسكان المدنيين.

إننا كمجتمع دولي يقع على عاتقنا واجب لا يمكن تجاهله يتمثل في ضمان حماية المدنيين وسلامتهم، وخاصة الفئات الأضعف، بما فيها النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والنازحون داخلياً. فحقوق الإنسان لا يمكن تعليقها في أوقات الحرب؛ بل على العكس، هذا هو الوقت الذي يجب فيه الدفاع عنها بحزم أكبر. فاستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب، والتجنيد القسري للأطفال، والهجمات المتعمدة على المستشفيات والمدارس، واستخدام التجويع كتكتيك عسكري، هي جرائم يجب منعها وإدانتها والمعاقبة عليها.

واليوم نواجه مشهداً عالمياً يتسم بتحديات جديدة ومعقدة لا تضر بالسكان المدنيين فحسب، بل تقوّض أيضاً المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من تجربتنا كبلد شهد نزاعاً مسلحاً داخلياً استمر لأكثر من ثلاثة عقود، فإننا ندرك تماماً الأثر الإنساني للعنف المطول. إننا ندرك قيمة العدالة الانتقالية واحترام حقوق الإنسان والمساءلة كمسارات للسلام الدائم. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد دعمنا للآليات الدولية التي تعزز المساءلة عن الجرائم الفظيعة، ولا سيما عمل المحكمة الجنائية الدولية.

ويجب على المجلس أن يظل يقظاً فيما يتعلق بحماية المدنيين في الولايات التي يناقشها، وأن يواصل تعزيز منع نشوب النزاعات من خلال الحوار والدبلوماسية الوقائية وتعزيز سيادة القانون، مع تشجيع إقامة قنوات اتصال دائمة والمطالبة بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة.

وختاماً، تدعو غواتيمالا إلى أن تكون حماية حقوق الإنسان في صلب أي استجابة متعددة الأطراف للنزاعات، وإلى احترام وضمن حماية موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني والصحفيين، الذين يضطعون بأدوار أساسية في تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة القلبية لليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن. كما نعرب عن تقديرنا العميق لفرنسا لقيادتها الفعالة خلال فترة رئاستها الشهر الماضي.

عندما نتناول موضوع حماية المدنيين في النزاع المسلح، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو التجاهل الصارخ وغير المسبوق لهذا المبدأ الجوهرى الذي يسود في الوقت الراهن. في كثير من الأحيان، يتم استهداف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وحفظة السلام والصحفيين - وكل ذلك بشكل متعمد تماماً. وتُهمل سلامتهم وتُنتهك حقوقهم مع إفلات تام من العقاب.

في محادثتنا العديدة مع المُسعين خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، تكرر نداء واحد من الصليب الأحمر اللبناني مراراً وتكراراً: "إننا بحاجة إلى الحماية!" تعكس هذه الكلمات المناشدة الملحة الصادرة عن العاملين في الخطوط الأمامية، ممن يعرضون حياتهم للخطر في سبيل إنقاذ الآخرين. إن نداءهم تنكير صارخ بأن العاملين في المجال الإنساني، مثلهم مثل المدنيين الذين يخدمونهم، يجب حمايتهم. ولا تشكل حماية الأشخاص الذين يوفرّون الحماية للآخرين مجرد واجب أخلاقي، بل هي واجب قانوني يجب احترامه بدون استثناء.

وفي الوقت الذي نشهد فيه تعرض تعددية الأطراف لهجوم متعمد والقانون الدولي للتقويض وباتت حماية المدنيين أكثر هشاشة من أي وقت مضى، نجتمع في هذه القاعة ونتساءل عما يلي: ما الذي يمكننا فعله؟ كيف يمكننا استعادة الإيمان بالمبادئ التي تحفظ الكرامة الإنسانية وتحمي الأبرياء من ويلات الحرب؟ أولاً، يجب أن نعيد تأكيد التزامنا الثابت بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إنها ليست معايير اختيارية؛ بل أساس أي نظام حماية موثوق.

ثانياً، يجب أن نتجاوز كلمات الإدانة لنتخذ إجراءات ملموسة وجماعية. وقد أدى النقاعس إلى تعميق ثقافة الإفلات من العقاب.

ثالثاً، يجب أن نطالب بالمساءلة وندعم الآليات الدولية القائمة التي تحقق في الانتهاكات الجسيمة وتستجيب لها. ولا يؤدي الإفلات من العقاب إلى إنكار العدالة فحسب، بل يشجع الجناة ويضمن استمرار دورة المعاناة.

أخيراً، يجب أن نحمي العمل الإنساني في الميدان ونيسره. ويعني ذلك ضمان إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني، سواء من وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، بلا عوائق حتى يتمكنوا من الوصول إلى المدنيين المحتاجين بكل أمان وفعالية.

واليوم، يزيد عدم التقيد بالقانون الدولي من معاناة العالقين بالفعل وسط الدمار. وهذا يعني السماح باستمرار دورة الفظائع بلا رادع وفقدان المزيد من الأرواح وتمزيق المزيد من المجتمعات وتفاقم الأزمات الإنسانية. وكلما سمحنا باستمرار الإفلات من العقاب، زاد عدد الأرواح التي تُزهق وارتفع خطر تعزيز ثقافة العنف والخروج على القانون.

وكما قالت مؤخراً كريستينا عاصي، وهي صحفية في وكالة الأنباء الفرنسية فقدت ساقها في هجوم إسرائيلي متعمد في جنوب لبنان عام 2023 وأصبحت مدافعة عن سلامة الصحفيين، في مداخلتها لها في منتدى مركز حرية الصحافة:

”واجبنا هو أن نحرص على ألا يغض العالم الطرف. والعدالة هي أن نتذكر ونتأكد من تحديد المسؤولين عما حدث وإدانتهم حتى لا يتكرر ذلك مرة أخرى“.

يجب ألا يغض الطرف وألا نتراجع وألا نخجل أبداً من قول الحقيقة ومن تحديد المسؤولين والمطالبة بتحقيق العدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نجتمع في وقت يشهد فيه العالم اندلاع عدد غير مسبوق من النزاعات منذ الحرب العالمية الثانية، وهي نزاعات وحشية آخذة في التردّي تسبب دماراً واسع النطاق. فالمدنيون، وخاصة النساء والأطفال، يدفعون ثمناً غير مقبول. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات يوم أمس وكما أكدت مجدداً أكثر من 80 دولة عضوا صباح يوم أمس، لا يمكننا أن نتجاهل خلفية الأزمة الإنسانية الكارثية في غزة.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن سكان غزة بأكملهم معرضون لخطر المجاعة. ومن الواضح عدم بذل جهود كافية لحماية المدنيين. وتدعو أستراليا، رفقة الشركاء الدوليين، إسرائيل إلى السماح بالاستئناف الكامل والفوري لإدخال المساعدات إلى غزة.

وأود أن أثير ثلاث نقاط نراها حاسمة لتعزيز حماية المدنيين في النزاع المسلح.

أولاً، ندعو إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني. فقد كان عام 2024 الأكثر فتكاً على الإطلاق للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بتسجيل أكثر من 360 حالة وفاة في 20 منطقة نزاع. وتعرض الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام أيضاً للهجوم إذ قُتل 53 منهم في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة، مما يشكل زيادة قدرها 15 في المائة مقارنة بعام 2023. وتكفي هذه الأرقام لندرك أن هذه الحالة غير مقبولة. ويجب حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وينبغي التحقيق في الهجمات المباشرة ومقاضاة

مرتكيها عند الاقتضاء وفقاً للقانون الوطني والدولي. وتقود أستراليا مجموعة وزارية لصياغة إعلان بشأن حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وسيركز الإعلان على الالتزام على نحو أفضل بالقانون الدولي الإنساني وإمكانية الوصول الآمن إلى منظمات المساعدة الإنسانية بلا عوائق، إلى جانب تعزيز الدعم المقدم للعاملين المحليين في المجال الإنساني وتعزيز المساءلة عن الهجمات التي تستهدف عمال الإغاثة. ويجري إعداد الإعلان بالتشاور مع الشركاء في المجال الإنساني وسيكمل الجهود القائمة، بما في ذلك القرار 2730 (2024). ونشجع بقوة الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في هذا المسعى. ويسر أستراليا أيضاً أن تدعم المبادرة العالمية للقانون الدولي الإنساني التي أطلقتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بما في ذلك مشاركتها مع النمسا وكينيا في رئاسة مسار العمل المتعلق بأفضل الممارسات المتبعة لمنع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. وأنهو بالملاحظات التي أبدتها رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش إيغر صباح يوم أمس.

ثانياً، تدعو أستراليا إلى تزويد عمليات السلام التي تضطلع بولاية الحماية بما يكفي من الموارد وقدرات أفضل لحماية المدنيين. ويجب أن تكون الحماية محور تركيز جميع مكونات البعثة للحفاظ على الثقة والشعور بالطمأنينة، خاصة لدى المجتمعات المحلية. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة في البيئات الانتقالية التي يكون فيها المدنيون، بمن فيهم النساء والفتيات، أكثر عرضة للعنف، بما في ذلك العنف والتحرش الجنسيان. وجدير بالذكر أن الجهود المبذولة من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها لا يمكن فصلها عن مخاطر العنف الجنساني.

ثالثاً، يجب أن نتحلى باليقظة في تعزيز ثقافة الحماية أثناء النزاع المسلح وبعد توقف القتال على حد سواء. وينبغي النظر إلى حماية المدنيين من منظور التزامات حقوق الإنسان ويجب أن نضاعف جهودنا لمنع اندلاع العنف أو التصعيد. وقد تضمن أنشطة الدعوة والرصد وبناء القدرات المرتكزة على الأدلة أن تمتلك الجهات الحكومية وغير الحكومية الأدوات والقدرات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها في مجال الحماية. ويمكن أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام في تعزيز ثقافة الحماية المرتكزة على سلامة المدنيين وأمنهم في الأجل الطويل من خلال بذل جهود بناء السلام والتنمية المستدامة بقيادة وطنية.

وتعتقد أستراليا اعتقاداً راسخاً بضرورة ألا يكون المدنيون هدفاً على الإطلاق ويجب أن نبذل المزيد من الجهد لحمايتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوروغواي.

السيدة غونزاليس (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة والسماح للدول غير الأعضاء في مجلس الأمن بالإعراب عن آرائهم بشأن مسألة حماية المدنيين ذات الصلة. كما نعرب عن امتناننا للمبادرة المتخذة بشأن اللقاء الإعلامي يوم أمس. ونعرب عن امتناننا للإحاطات التي قدمها كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والرئيسة والمديرة التنفيذية لمنظمة أنقذوا الأطفال.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

في ضوء المشهد القائم للنزاعات العالمية، تعيد أوروغواي تأكيد التزامها بحماية المدنيين والامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني، وهو ركن أساسي في جدول أعمال مجلس الأمن والتزام قانوني لا مفر منه. ويجسد تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح لعام 2024 (S/2025/271) حالة مفرجة في ظل تسجيل زيادة مقلقة في عدد الضحايا المدنيين، ولا سيما في صفوف النساء والأطفال. ونشير إلى تصاعد العنف في غزة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وميانمار وأوكرانيا التي تشكل جميعها حالات تستدعي اتخاذ إجراءات ملموسة ومنسقة. ويجب احترام العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ودعمهم.

ويهدد التآكل التدريجي ولكن المطرد للقانون الدولي الإنساني بإعادتنا إلى عالم تتفوق فيه القوة الغاشمة على المبادئ والمعايير المتفق عليها. ونرى ذلك في الهجمات المتعددة ضد المدنيين التي غالبا ما تُبرر بتفسيرات مشوهة للقانون الدولي. ويجب أن نطالب بتعزيز آليات المساءلة وأن نتحمل مسؤوليتنا الجماعية في تنفيذ ولايات حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، تؤكد أوروغواي مجددا على الإعلان السياسي لعام 2022 بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وضرورة تنفيذه بفعالية ونشجع على اتخاذ تدابير تقييدية في هذا المسعى، بما في ذلك تدابير حظر الأسلحة، للحد من الخسائر في صفوف المدنيين.

وتشير أوروغواي، بصفتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالمستشفيات في سياق المبادرة العالمية بشأن القانون الدولي الإنساني، إلى تزايد العنف ضد المدنيين المشمولين بالحماية، وهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والصحفيون ومقدمو الرعاية الصحية، بالإضافة إلى العديد من الحوادث التي سجلت منظمة الصحة العالمية وقوعها ضد المرضى والبنية التحتية. ولا تتسبب هذه الهجمات غير المقبولة في إحداث دمار في الأجل القصير فحسب، بل تقوض أيضا رفاه السكان في الأجل الطويل. ونشدد على وجوب أن تضمن أطراف النزاع تهيئة بيئة آمنة لتمكين مقدمي الرعاية الصحية من القيام بعملهم وضمان تمكنهم من الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة. ولا يقبل المجتمع الدولي وهذه المنظمة ما حدث في غزة على مدار العام المنصرم.

وتكرر أوروغواي تأكيد دعمها لتوصيات الأمين العام لمنع الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

ومن نفس المنطلق، يساورنا القلق إزاء عدم احترام القرار 2286 (2016) بشأن حماية المدنيين والمستشفيات والعاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع، الذي قدمته أوروغواي وشاركت في تقديمه 85 دولة، بعد مرور ما يقرب من 10 سنوات على اعتماده بالإجماع، على الرغم من رسالته الواضحة ضد هذه الانتهاكات ودعوته إلى المساءلة لمنع الإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، تواجه بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة تحديات في تنفيذ ولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين في سياق النزاعات المتعددة الأوجه التي تتخبط فيها جهات مسلحة غير تابعة للدول، وتشوبها

ديناميات سياسية معقدة واستخدام جهات من غير الدول للتكنولوجيا المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل انتشار المعلومات المغلوطة الخبيثة عبر وسائل التواصل الاجتماعي مخاطر على المدنيين وعلى قواتنا لحفظ السلام على السواء، الأمر الذي يتطلب استجابات مبتكرة.

ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يتصرف بحزم. وننوه بالتقدم المحرز في الوقت المناسب في مجال حماية المدنيين، ولكن الفجوة المتنامية والخطيرة بين الالتزامات القانونية المُتعهد بها وتنفيذها على أرض الواقع تثير قلقنا. فهذه الفجوة تهدد المكاسب التي تحققت في برامج الحماية، مما يزيد من ضعف المدنيين. لذلك، وفي ضوء الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي، نرى أنه يجب على المجلس أن يتخذ تدابير قوية ومحايدة لكفالة الامتثال للقانون الدولي، حيث أن الإفلات من العقاب يشجع على تصعيد الهجمات ضد المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وفي هذا الصدد، ندعو المجلس إلى استكشاف آليات فعالة، ومنها فرض جزاءات واتخاذ إجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية، لمنع تكرار الانتهاكات.

وأخيراً، نعتقد أنه من الأهمية بمكان تعزيز جهود الوساطة أثناء النزاعات المسلحة، سواء من خلال الأمم المتحدة أو الآليات الإقليمية، ودائماً بمشاركة كاملة من المجتمع المدني.

وتؤكد أوروغواي من جديد التزامها الثابت بحماية المدنيين وتعرب عن استعدادها للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى للتصدي للتحديات القائمة. وندعو الجميع إلى الحفاظ على الحوار البناء، مع احترام الاختلافات، لتحقيق توافق في الآراء من شأنه تعزيز حماية المدنيين في جميع النزاعات. وستواصل أوروغواي تعزيز احترام تعددية الأطراف والدبلوماسية الفعالة، اقتناعاً منها بأنهما أداتان أساسيتان للتوصل إلى حلول دائمة وعادلة في مجال حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد مياركا (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر اليونان على تنظيم هذه المناقشة المهمة وبالإعراب عن تقديري لجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم.

تؤيد بولندا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأوروبي وممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

يرسم التقرير الأخير للأمين العام (S/2025/271) صورة قاتمة، لم تعد فيها الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية أضراراً جانبية. فقد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العمليات العسكرية. ولا يمكننا أن نكون غير مباليين - وللسنا غير مباليين - بمصير المدنيين المتضررين من النزاعات، سواء في غزة أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أي مكان آخر. تتطلب الحماية الفعالة زيادة التركيز على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم الأطفال والشباب؛ والأشخاص ذوو الإعاقة والحالات الصحية المزمنة؛ والنازحون داخليا - حيث يعانون بشكل غير متناسب من عواقب النزاعات المسلحة. ومع ذلك، تتواصل الهجمات ضدهم.

وقد ذكرتنا الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا بأن الأطفال يتأثرون بشكل خاص أثناء النزاعات. فروسيا تنتزع الأطفال الأوكرانيين قسراً من ذويهم وترحلهم وتخضعهم لغسل الدماغ وتعرضهم للتبني

بشكل غير قانوني وتضمهم لآلها العسكرية. وبالإضافة إلى التهديد المباشر لحياتهم وصحتهم والنزوح الجماعي عبر البلد، فقد دُمرت مئات المرافق الطبية والتعليمية أو تضررت بشدة بسبب القصف والغارات الجوية الروسية. يحرم تدمير المستشفيات والمدارس الأوكرانيين باستمرار من حقهم في التعليم والرعاية الصحية. يجب محاسبة الكرملين. لا يمكن تقديم المساعدة الإنسانية من دون إمكانية الوصول الآمن وظروف العمل المأمونة. ويساور بولندا بالغ القلق إزاء الاتجاه المتمثل في زيادة الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي والصحفيين. ومن المثير للقلق بنفس القدر تزايد حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة التي تؤثر سلباً على سلامة المدنيين، بمن فيهم العاملين في المجال الإنساني. ينبغي أن يكون التواصل الواضح والقائم على الحقائق في صميم أي استجابة فورية، في حين يجب أن تركز الجهود الطويلة الأجل على التوعية، بما في ذلك التوعية بالمخاطر الناجمة عن إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة.

والامتثال للقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في النزاعات المسلحة، سواء كانت جهات من الدول أو من غير الدول، ليس خياراً بل التزاماً. وتود بولندا أن ترى مجلس الأمن يتخذ تدابير ملموسة لتحقيق هذه الغاية. وينبغي تعزيز وحدة المجتمع الدولي بشأن الاحترام غير المشروط للقانون الدولي الإنساني. وتتسم قضية المساءلة بأهمية قصوى. إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية لضمان المعاقبة على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولتحقيق العدالة للضحايا.

في الختام، أود أن أكرر أن القانون الدولي الإنساني هو أحد أعظم إنجازات المجتمع الدولي. لكنه لا يمكن أن يبقى كذلك إلا إذا احترمنا جميعاً مبادئه والتزمنا بأحكامه وكفلنا المساءلة عن انتهاكاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد هوفهانيسيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد جمهورية أرمينيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة تحت رئاسة اليونان. يؤكد حضور وزير الخارجية يرابيرتيتيس ومداخلته على إلحاح هذه المسألة وأهميتها. كما نشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم المتبصرة.

تولي أرمينيا أهمية كبيرة لتعزيز العدالة وسيادة القانون في العلاقات الدولية. ومن الأهمية بمكان في ذلك السياق ضمان الامتثال الكامل وغير المشروط لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين.

ومما يؤسف له أن النزاعات المسلحة تشهد استهدافاً متزايداً للسكان المدنيين والبنية التحتية الحيوية، وحالات الاختفاء القسري والاختطاف وتشويه وقتل النساء والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة، فضلاً عن استخدام التجويع كأحد أساليب الحرب. تُخلف النزاعات آثاراً بالغة بشكل خاص على الصحة النفسية للأطفال، ولا سيما النازحين قسراً منهم. ومن التحديات الناشئة حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة التي تديرها الدولة باستخدام التكنولوجيات الجديدة لتبرير استخدام القوة. إن التحريض على الكراهية وكراهية الأجانب على أساس إثني وديني يولد شعوراً بالإفلات من العقاب ويهيئ أرضية خصبة لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ولا تزال المعاملة اللاإنسانية والمهينة لأسرى الحرب والمدنيين، بما في ذلك في منطقتنا، أحد الشواغل الملحة. إن ما يرد في التقارير التي تتحدث عن اضطهاد أسرى الحرب وسوء معاملتهم واحتجازهم تعسفياً ومحاكماتهم الصورية، ينطوي على انتهاكات إجرائية خطيرة، ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن منع وصول الجهات الدولية العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتقليص الوجود الدولي وقمع أصوات وسائط الإعلام الحرة والمجتمع المدني المستقل، يؤدي إلى زيادة تعقيد الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الحماية للسكان المتضررين.

وقد اتخذت حكومة أرمينيا - بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والدول الأعضاء والشركاء في التنمية - خطوات مهمة للاستجابة للاحتياجات المنقذة للحياة واحتياجات التعافي المبكر للاجئين الذين هُجروا قسراً من ناغورنو كاراباخ. ومن التدابير المهمة في هذا الصدد ضمان الحماية الاجتماعية لهم وحصولهم على الرعاية الصحية، مع التركيز على الفئات الأضعف. وما فتئت الشراكات مع اليونسكو واليونسيف وغيرها من المنظمات الدولية والدول الشريكة أساسية في تعزيز إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال اللاجئين وإدماجهم في التعليم. وقد شرعت الحكومة حالياً في معالجة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للاجئين، بما في ذلك الإسكان والتوظيف.

وفي ظل التحديات المذكورة، نؤكد على الحاجة الملحة لكي يعمل المجتمع الدولي على نحو جماعي من أجل النهوض بالتنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني، من دون أي شروط سياسية مسبقة. تؤدي تقارير العاملين في المجال الإنساني ووسائط الإعلام المستقلة ومنظمات حقوق الإنسان ذات السمعة الطيبة دوراً مهماً في مساعدة منظومة الأمم المتحدة على تحديد علامات الإنذار المبكر للمخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على المدنيين وتؤدي إلى انتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية إذا لم يتم التصدي لها. وينبغي اعتبار منع وصول الجهات الدولية العاملة في المجال الإنساني والمضايقات وحملات التضليل التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني مؤشرات على مخاطر محتملة للعنف والتفجيرات.

ويحتاج هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام إلى تطبيق نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة لحماية المدنيين من خلال استعراض التقارير والبلاغات الواردة من هيئات الأمم المتحدة ولاياتها المسؤولة عن رصد حالات حقوق الإنسان والحالات الإنسانية، وإجراء تحليلات شاملة، وتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى الحالات التي يمكن أن تشكل تهديداً لصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد بامية (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): غزة - يكفي الاسم وحده. إن الصور التي يستدعيها مخيفة، مما يعني أن الجميع يعرف الحقيقة. ومع ذلك لا تزال غزة تنزف وتحترق وتدفن أبنائها وبناتها عندما يكون ذلك متاحاً. لقد حظرت إسرائيل وسائط الإعلام الدولية لمنع وصول الصور إلى العالم، لكن الصحفيين الفلسطينيين والمواطنين العاديين سجلوا الجرائم. وقد تعرضوا للقتل في بعض الأحيان بسبب ما وثقوه، وفي

أحيان أخرى وثقوا لحظة مقتلهم بأنفسهم. لقد ظنوا في البداية أن العالم لن يسمح باستمرار الإبادة الجماعية إذا وصلت الصور إليه. أما الآن، فيقوم الناجون بالتسجيل حتى تبقى الرواية الحقيقية لمذبحتهم بعد رحيلهم. نتكلم اليوم عن حماية المدنيين، ولكن أي مدنيين؟ هل يتعلق الأمر بالمدنيين الفلسطينيين؟ لقد حرمتهم إسرائيل - جميعا ودون استثناء - من الحماية. ومن منظورها، فإنهم جميعا إما إرهابيون أو دروع بشرية - وتروج لهذه الفكرة بأسلوب ينم عن الاستخفاف. ففي الحالة الأولى، يستحق هؤلاء الموت؛ وفي الحالة الثانية، لا يمكن لوم إسرائيل على موتهم. ولا يؤبه لكونها تستخدم قنابل تزن طنا كاملا تحو بها أحياء بأكملها. ولا لكونها تفرض حصارا على جميع السكان المدنيين. ولا لكونها تسوي غزة بأكملها بالأرض. وعلى مدار 20 شهرا حتى الآن، تحدث فظائع يومية تحت أنظارنا وأمام أعيننا. ولا تتوفر الحماية للمدنيين الفلسطينيين. لكن جميع أشكال الحماية تتوفر للجنة الإسرائيليين. ويصبح العالم بأسره ويكي ويتألم من أجل غزة ويغضب لما يحدث هناك، لكن شعب غزة وأطفال غزة لا يستفيدون من هتافاتنا ودموعنا وغضبنا إذا لم تكن مصحوبة بإجراءات يمكن أن توقف القتل بالفعل وتطعم الجائعين وتداوي الجرحى وتتخذ من لا يزال بالإمكان إنقاذه.

لقد طالبنا بإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق. ونطالب بذلك منذ 20 شهرا. لقد طالبنا بذلك بعد أن منعت إسرائيل جميع المساعدات خلال الشهرين الماضيين. لكن الإمدادات الوحيدة التي تصل إلى غزة دون عوائق هي القنابل. كل شيء آخر ينقصنا - الماء والطعام والمأوى والدواء والوقود وغاز الطهي والدقيق والأمل. العالم كله يقف مع غزة، ومع ذلك تقف غزة وحدها. فمع كل هذا التضامن من جميع أنحاء العالم، لا نستطيع أن نساعد أبا يتوسل طلبا للمساعدة وطفله يحترق أمام عينيه - يرى جلده يذوب ولا يملك إلا أن يشاهده وهو يصرخ من الألم. فالنار والجوع يفتكان بالأطفال الفلسطينيين. وننتق جميعا على أن هذا الأمر مخزٍ ولا يمكن تحمله ولا القبول به. ويستخدم القادة كلمات لم يستخدموها من قبل ويفكرون في اتخاذ قرارات لم يسبق لها مثيل. لكن هناك حاجة إلى المزيد لكسر الحصار وإنقاذ الشعب. هناك حاجة إلى المزيد، ونحن متأخرون جدا بالفعل.

ماذا سنقول؟ إن العالم بأسره كان يعارض القتل العشوائي الجماعي، ولكنه استمر؟ إن العالم بأسره كان يعارض الدمار الغاشم، ولكنه انتظر حتى سويت غزة بأكملها بالأرض؟ إن العالم بأسره كان غاضبا من استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب ومن الحصار المعلن، ولكنه لم يستطع رفعه؟ إن الأمر في النهاية يعود لإسرائيل لتقرر من يعيش ومن يموت؟ إذا كانت هذه هي خطتنا، فليرحم الله مليوني شخص في غزة. كيف يمكن أن نعجز جميعا عن وقف القنابل التي تفتك بالعائلات وتدمر المجتمعات؟ كيف يمكن أن نعجز عن إيقاف رصاصات القناصة قبل أن تستقر في رأس طفلة صغيرة؟ كيف يمكن أن نعجز عن إيصال مساكنات الألم لطفل يتعرض لعملية بترٍ أو إيصال حليب لإطعام طفل جائع أو رغيف خبز لإنقاذ حياة؟ كيف يمكن أن نعجز عن ذلك حتى الآن؟ علينا ألا نصدق أبدا حكاية عجزنا، وألا نصدق أبدا أننا بلا حول ولا قوة. فلا يمكننا أن نترك مليوني شخص لمصيرهم، بدعوى أننا حاولنا وفشلنا، لأن هذا يعني أنهم هالكون. لقد حاربنا لمدة 20 شهرا محاولات تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم التي جعلت قتلهم الجماعي

مقبولا. ولكن يجب أن نحذر الآن من الاعتماد على البطولة الفلسطينية، لأن اعتبارهم أبطالا قد يعني أن ننسى أنهم بشر. إنهم ضحايا ينزفون وهم منهكون ومحمطون. لقد خذلنا الموتى - فدعونا لا نخذل الناجين.

سيحتاج مليون طفل في غزة إلى أكثر من حياة ليتعافوا مما شهدوه وعانوا منه، لكن بإمكانهم أن يبقوا على قيد الحياة غدا إذا اتخذنا إجراء اليوم. وبمجرد اعتراف العالم بالإبادة الجماعية، لا يمكن له أن يستمر في مشاهدتها وهي تتكشف. فلا يمكننا الانتظار أو القبول بالأمر الواقع أو الاستسلام. بل يجب أن نتجراً على القيام بما هو ضروري لإنهاء الإبادة الجماعية وكسر الحصار. لعلنا حينها نستطيع إنقاذ الناجين وإنقاذ غزة وأطفال غزة، ولعل غزة تتقذنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يطيب لي بداية أن أرحب بترؤس معالي وزير خارجية اليونان لهذه الجلسة الهامة وأن أتقدم بالشكر إلى وفد اليونان على جهوده المقدرة خلال رئاسته لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى كافة مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيمة.

تعد حماية المدنيين في النزاع المسلح ركنا أساسيا في عمل مجلس الأمن والتزاما راسخا بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، إلا أنه لا يزال المدنيون، بما في ذلك النساء والأطفال، يعانون من وطأة النزاع المسلح، مع استمرار أكثر من 120 نزاع مسلح وانتشار استخدام التكنولوجيات الجديدة والانتهاكات الصارخة والتفسيرات المتساهلة للقانون الدولي الإنساني التي تسببت في خسائر بشرية هائلة، وهو ما بينه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2025/271). وفي هذا السياق، تؤكد مملكة البحرين موقفها الثابت والداعي إلى ضرورة حماية المدنيين والأعيان المدنية وتوفير الحماية للعاملين في المجال الصحي والإنساني وتمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق.

وفي ظل الأزمة الإنسانية الراهنة في قطاع غزة، تجدد مملكة البحرين التأكيد على الحاجة إلى التوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وضمان إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، كما أن أي تسوية طويلة الأمد للوضع في غزة ينبغي أن تركز على إعادة الإعمار دون تهجير قسري للسكان المدنيين ووضع إطار حوكمة فعال يضمن الأمن والاستقرار في غزة.

حرصت مملكة البحرين خلال رئاستها للقمة العربية الثالثة والثلاثين الماضية على نقل رسالة سلام إلى العالم، مع التركيز على التخفيف من معاناة الفئات الأكثر تضررا في النزاعات والصراعات والمحرومة من الحقوق الأساسية. وقد طرحت مملكة البحرين مبادرات عديدة أقرتها "قمة البحرين" تستهدف خلق البيئة الآمنة والمستقرة لكافة شعوب الشرق الأوسط والبدء في مرحلة التعافي للمنطقة، حيث شملت المبادرات توفير الخدمات التعليمية والصحية للمتضررين من الصراعات والنزاعات في المنطقة وتعزيز التعاون العربي في مجالات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي. وستظل مملكة البحرين ملتزمة بمتابعة تنفيذ تلك المبادرات من خلال آليات التعاون العربية والشراكات الدولية.

وختاماً، تؤكد مملكة البحرين على ضرورة نهوض المجتمع الدولي بالمسؤولية القانونية والإنسانية والأخلاقية في صون الأرواح البريئة وأهمية إحلال السلام المستدام باعتباره السبيل الأنجع لحماية المدنيين

والوقاية من الانتهاكات، وذلك من خلال العمل الجماعي واحترام الكرامة الإنسانية بما يمهد نحو مستقبل أكثر سلاماً وعدالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر اليونان على تنظيم هذه المناقشة وأشكر جميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم القيمة التي أدلوا بها أمس.

في العام الماضي، في نفس هذه الجلسة، كان ينبغي أن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف ومرور 25 عاماً على إدراج حماية المدنيين على جدول أعمال مجلس الأمن، ولكن أصواتنا كانت تعبر عن القلق والإحباط والخوف الشديد (انظر S/PV.9632). وللأسف، أكدت التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين الخوف من ألا تجد دعواتنا آذاناً صاغية.

في عام 1945، في سان فرانسيسكو، وفي عام 1949، في جنيف، أرسى أسلافنا أسس نظام قانوني وأخلاقي يهدف إلى منع ويلات الحرب. يبدو أن هذه الأسس تتداعى. نحن نشهد تجاهل القانون الدولي الإنساني صراحة، وغالباً ما يتم استغلاله. ويشمل ذلك التفسيرات المتساهلة بشكل مفرط وتجاهل معايير الحيطة والتناسب، لتبرير الانتهاكات التي تحدث. وإضافة إلى التكاليف البشرية الفادحة، فإن هذه الانتهاكات تقوض الثقة والحوار السياسي وشروط السلام.

يجب أن نضمن تقييدنا جميعاً دائماً بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني.

يجب ضمان توفير الحماية في السياقات الإنسانية للجميع. لا يمكن لأي هدف عسكري أو مظالم تاريخية أو هدف سياسي أن يبرر استهداف المدنيين عمداً. إن الهجمات واسعة النطاق على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الرعاية الصحية والصحفيين - كما تم توثيقه في قطاع غزة وأماكن أخرى - أمر بغيض وغير مقبول.

إن الدعوة أمر أساسي لتعزيز الامتثال العالمي لقواعد القانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب، أطلقت البرازيل في العام الماضي، مع كل من الصين وفرنسا والأردن وفرنسا وكازاخستان وجنوب أفريقيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر، المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني. كما انضمنا إلى كل من الأردن وأستراليا وإندونيسيا وسويسرا وسيراليون وكولومبيا والمملكة المتحدة واليابان في مجموعة وزارية مكرسة لمناصرة القانون الدولي الإنساني الدولي وحماية العاملين في المجال الإنساني. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذه الجهود.

وأعاد اعتماد القرار 2730 (2024) التأكيد على التزام المجتمع الدولي بحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. يستجيب هذا القرار التاريخي للنتائج الواردة في أحدث تقرير للأمن العام (S/2025/271)، والذي سجل عشرات الآلاف من الوفيات في صفوف المدنيين وأكثر من 360 حالة وفاة للعاملين في المجال الإنساني في عام 2024، معظمها في الحالتين في غزة وحدها.

ولعل الأهم من ذلك هو أنه يجب أن نتصرف بما يتوافق مع الحظر العام لاستخدام القوة الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نسعى دائماً إلى تسوية منازعاتنا بالطرق السلمية من خلال أدوات كتلك المشار إليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، من الضروري عدم تجاهل احتياجات ما بعد انتهاء النزاع. كانت اليونان محقة في طرح سؤال حول كيفية تعزيز هيكل بناء السلام لحماية المدنيين. إن تعزيز هيكل بناء السلام - على نحو ما نلتزم بعمله هذا العام - يمكن أن يعود بفوائد مباشرة على البلدان التي تمر بمراحل ما بعد انتهاء النزاع أو التي تمر بمراحل انتقالية. يمكن للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، إذا ما تم تجهيزهما وتمويلهما بشكل كافٍ، أن يساعدا المجتمعات المحلية بشكل أفضل ويعززوا المشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية، على النحو الذي تطلبه الحكومات الوطنية، وبالتالي جعل المجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد فاسكونسيلوس إي كروز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تعرب المكسيك عن امتنانها لليونان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين.

وتعرب عن استيائها الشديد من الاتجاهات التي تعكس تقاوم المعاناة الإنسانية في سياقات متعددة من النزاعات المسلحة في عالم اليوم. نحن نشهد عدم توافق متزايد بين التزامات الدول والجهات الفاعلة الأخرى بموجب القانون الدولي والواقع الذي يواجهه الناس في النزاعات المعاصرة. فالهجمات المتعمدة ضد المدنيين، والتدمير العشوائي للبنية التحتية الأساسية، واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان، والتهجير القسري والتقييد المتعمد للمساعدات الإنسانية، واستخدام المجاعة كعقاب جماعي، ممارسات تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني ومقاصد الأمم المتحدة ذاتها.

وتشير المكسيك إلى التصريحات الأخيرة لرئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، توم فليشر، حول خطر موت 14 000 طفل في الساعات القادمة من الجوع إذا لم يُسمح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وتكرر المكسيك دعوتها العاجلة لإدخال المساعدات الإنسانية، من دون قيود أو شروط، للتخفيف من حدة الحالة الخطيرة التي يعاني منها السكان المدنيون في غزة. إن عمل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية بالغ الأهمية للتخفيف من آثار النزاع على السكان المدنيين.

ونغتتم فرصة هذه المناقشة لتكريم 377 عاملاً في المجال الإنساني قُتلوا في 20 بلداً في عام 2024، وهو العام الأكثر دموية بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني.

كما تشدد المكسيك على أن المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي ضرورية لكسر حلقة الإفلات من العقاب والحيلولة دون حدوث فظائع في المستقبل. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للآليات الدولية التي تهدف إلى تحقيق العدالة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر أداة أساسية للمعاقبة على أخطر الجرائم التي تؤثر على المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، نشدد على أهمية مواءمة التزامات المنع والحماية في الأطر القانونية الوطنية لضمان التطبيق المتسق والمستدام للقانون الدولي الإنساني. وتماشياً مع هذا الالتزام، انضمت المكسيك إلى المبادرة العالمية لتجديد الالتزام السياسي بالقانون الدولي الإنساني.

ونرى أنه من الضروري تعزيز الإجراءات الوقائية التي تحمي المدنيين في النزاعات المسلحة، ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام أولاً إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان؛ وثانياً، حماية العاملين في المجال الإنساني والعاملين في المجال الطبي، بما في ذلك من خلال إنشاء ممرات وآليات إنسانية لتسهيل الوصول غير المقيد إلى السكان المحتاجين؛ وثالثاً، يطلب إلى الأمين العام، من خلال مجلس الأمن، وممثليه ومبعوثيه الخاصين، وكذلك عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، استعراض الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي الإنساني في النزاعات الجارية بالغة الخطورة.

وكما ذكر مراراً وتكراراً، فإن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان أمر أساسي لحماية المدنيين. ولكن يجب أن يُستكمل هذا النهج بإجراءات ملموسة تهدف إلى المنع والحماية والمساءلة بطريقة متسقة ومنسقة من قبل المجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سان مارينو.

السيد بيليفي (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة المهمة، وأن أشكركم على ملاحظتكم.

إن الحالة المبينة في تقرير الأمين العام (S/2025/271) تنذر بالخطر الشديد. ويظهر التقرير بوضوح، مرة أخرى، أن المدنيين يتحملون العبء الأكبر للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وقد وصل عدد القتلى من المدنيين المحاصرين في النزاع، بمن فيهم الأطفال والنساء، إلى رقم مروع. ولا يمكننا أن نبقي صامتين أمام مأساة كهذه. ولا يزال المدنيون يعانون بشدة. فهم يُستهدفون ويُقتلون ويُصابون ويُختطفون ويُعذبون. ووصل عدد المدنيين النازحين إلى أرقام قياسية جديدة. ويُحرم المدنيون من المياه والغذاء والمساعدات الإنسانية. وتُستهدف المنازل والبنية التحتية الحيوية والمدارس والمستشفيات، مما يؤدي إلى تدميرها أو إلحاق أضرار بها وإلى ترك المدنيين في حالة من اليأس والأطفال بلا تعليم والمرضى بلا رعاية صحية. والاستخدام المكثف للأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان هو السبب في وقوع معظم الضحايا من المدنيين في مختلف النزاعات. وتدين سان مارينو هذه الهجمات وتدعو جميع الدول إلى دعم وتنفيذ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ومما يؤسف له أن العنف قد ازداد أيضاً ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والصحفيين. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، كان عام 2024 الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة لعمال الإغاثة. وندين بشدة أعمال العنف هذه ونذكر بأهمية تنفيذ القرار 2730 (2024) الذي شاركت سان مارينو في تقديمه

أيضاً والذي يدعو جميع الدول إلى احترام وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وتشعر سان مارينو بقلق بالغ إزاء التجاهل المتزايد للقانون الدولي. ونحن جميعاً مسؤولون عن ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف على وجه السرعة لوقف الاستهداف الصارخ للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين في النزاعات المسلحة. من الضروري وقف تفشي الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويبدو أن تعزيز المساءلة عن الانتهاكات عامل حاسم إذا أردنا حقاً منع حدوث انتهاكات في المستقبل.

أخيراً، يحذرنا تقرير الأمين العام من المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة. فالذكاء الاصطناعي يُستخدم في النزاعات لاختيار الأهداف ولاتخاذ قرارات تمس الأرواح. وهذا اتجاه مقلق جداً. وتعتقد سان مارينو أنه يجب الاحتفاظ بسيطرة بشرية فعلية على هذه القرارات مع الاسترشاد بالقانون الدولي والمبادئ الأخلاقية. ومن ثم، هناك حاجة ملحة إلى التفاوض على صك ملزم قانوناً لفرض محظورات وقيود واضحة على منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر الرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة وأشكر مقدمي الإحاطات على عرضهم للأوضاع العالمية المثيرة للقلق فيما يتعلق بحماية المدنيين.

كما أعرب عن عميق امتناني للأمين العام على تقريره الأخير عن حماية المدنيين (S/2025/271). ويرسم التقرير صورة حية للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في مختلف المناطق ويسلط الضوء على العواقب الوخيمة لذلك على المدنيين الأبرياء والبنية التحتية المدنية، وكذلك على الأفراد الذين يؤدون واجباتهم لحماية المدنيين المعرضين للخطر.

وللأسف، يتزايد عدد الأشخاص الذين يُقتلون أو يعانون كل يوم. ومن الواضح أنه يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لحماية المدنيين. وبوصفها بلداً معنياً بالأمر، تشكر ميانمار الأمين العام على تسليط الضوء في تقريره على الحالة المزرية في ميانمار والمعاناة الهائلة التي يكابدها المدنيون فيها.

وتقف ميانمار اليوم كمثال قاتم على التهديدات الناشئة التي يتعرض لها المدنيون وأولئك الذين يسعون إلى مساعدتهم. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في عام 2024 (S/2024/385)، شهد الربع الأخير من عام 2023 تصعيداً حاداً في النزاع في ميانمار - مع تكثيف الغارات الجوية والقصف المدفعي وحتى حرق القرى، بما في ذلك في مناطق حضرية كانت بمنأى عن النزاع في السابق. ومن المأساوي، كما هو موضح في تقرير هذا العام، أن العنف قد تفاقم خلال عام 2024 وفي عام 2025.

إن الناس في ميانمار يعيشون في خوف بشكل يومي بسبب الفظائع الشنيعة التي يرتكبها المجلس العسكري والتي تتراوح بين القتل والاعتقالات التعسفية والتجنيد القسري والعنف الجنسي والاختفاء القسري

والإعدام خارج نطاق القضاء والهجمات الجوية. ومنذ بدء الانقلاب في شباط/فبراير 2021، قُتل أكثر من 6 700 مدني. وهذا هو الرقم الذي أمكن التحقق منه؛ والعدد الفعلي أعلى بلا شك.

وفي ظل هذه الظروف، أصبحت النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن في وضع هش للغاية، حيث يتحملون العبء الأكبر لوحشية المجلس العسكري. لكن المجلس لم يوافق مطلقاً على وقف الأعمال العدائية. وبدلاً من ذلك، يواصل حملته الإرهابية ضد المدنيين بطريقة سافرة.

في 28 آذار/مارس، ضرب ميانمار زلزال مدمر بلغت شدته 7,7 درجة على مقياس ريختر. وأودى بحياة ما يقرب من 3 800 شخص ودمر منازل ومدارس وهياكل أساسية حيوية وخلف آلاف آخرين من المصابين أو النازحين. وفي مواجهة هذه المأساة الوطنية، في وقت كانت فيه الحاجة ماسة إلى الوحدة والتعاطف والإغاثة، اختار المجلس العسكري في العديد من المناطق عدم تقديم المساعدات، بل استغلال الفوضى. فقد شن غارات جوية جديدة على المناطق التي ضربها الزلزال، مستغلاً الكارثة بشكل خبيث كغطاء لقتل المزيد من أبناء شعب ميانمار - وهو أمر مروّع وصفته الأمم المتحدة عن حق بأنه "شائن تماماً وغير مقبول بالمرّة".

وخلال فترة خمسة أيام فقط، من 10 إلى 15 أيار/مايو 2025، أسفرت الغارات الجوية التي شنها المجلس العسكري في مناطق متعددة عن مقتل 80 شخصاً وإصابة 185 آخرين. وكان من بين الضحايا أطفال داخل إحدى المدارس. ففي 12 أيار/مايو، ضربت غارة مدرسة قروية في ديبابين بمنطقة ساغاينغ، مما أسفر عن مقتل 20 طفلاً على الأقل مع معلمهم. وتؤكد هذه الفظائع استخفاف المجلس العسكري المطلق بالحياة البشرية.

ويستخدم المجلس العسكري المعاناة الإنسانية كسلاح حرب. ويفرض تدابير حصار وقيوداً تمنع وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين. وحتى بعد الإعصار موكا في عام 2023 وزلزال هذا العام، كرر الجيش نمطه القاسي في عرقلة الإغاثة. ويؤدي هذا الحرمان المقصود من المساعدة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الخطيرة بالفعل. وهناك 20 مليون شخص في ميانمار بحاجة إلى المساعدات حالياً. وقد نزح أكثر من 3,5 مليون شخص. غير أن عمال الإغاثة يخاطرون بحياتهم لتقديم المساعدة في مواجهة العوائق التي يفرضها المجلس العسكري.

ولم يسلم العاملون في المجال الإنساني، وكذلك الصحفيون والإعلاميون، من الهجمات. فقد خلق المجلس العسكري مناخاً من الرعب لأولئك الذين يجرؤون على الإبلاغ عن الحقيقة أو تقديم المساعدة. ويتعرض عمال الإغاثة والمسعفون للاعتقال أو التعذيب أو حتى القتل بسبب قيامهم بعملهم. وقُتل أكثر من 130 عامل في المجال الصحي منذ الانقلاب ودُمرت أكثر من 330 منشأة طبية.

ويواجه الصحفيون التهريب والسجن والعنف المميت. ويسعى المجلس العسكري إلى إسكات الشهود الذين يمكن أن يبلغوا عن جرائمه عن طريق سجن المراسلين بل وحتى قتلهم. ونشيد بشجاعة المتطوعين المحليين في مجال العمل الإنساني والصحفيين المستقلين الصامدين في وجه تلك التهديدات في ميانمار.

وقد أدان مجلس الأمن نفسه صراحةً فظائع المجلس العسكري في القرار 2669 (2022). غير أن وحشية المجلس العسكري تستمر بلا هوادة. ويجب أن تتحلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالجرأة إذا ما أرادا النجاح في حماية المدنيين.

لذلك، فإننا نكرر دعوة الأمين العام: يجب محاسبة أولئك الذين يشنون الحرب على المدنيين. ويجب ألا يُسمح للمجلس العسكري وقادته بالتصرف دون عقاب. ونطلب إلى مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات حاسمة. وينبغي للمجلس أن يطالب بوقف فوري للقصف الجوي والفضائيات وأن يصر على السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المحتاجين. يجب حث أي جهات تزود المجلس العسكري بالأسلحة أو وقود الطائرات أو تمنحه الشرعية على إنهاء هذا الدعم، لأنها بذلك تغذي قتل الأبرياء. وأود أن أشدد على أن النهج الشامل لحل مشكلة ميانمار يكمن بوضوح في معالجة الأسباب الجذرية وإنهاء الديكتاتورية العسكرية والانقلاب العسكري غير القانوني. وفي الوقت نفسه، نطلب إلى الدول الأعضاء زيادة المساعدات الإنسانية من خلال شبكات المجتمع المدني المحلية، وندعو جميع الدول إلى توفير الملاذ والحماية للفارين من العنف، بما في ذلك الصحفيين وعمال الإغاثة والنشطاء الذين يستهدفهم المجلس العسكري.

وفوق كل ذلك، وعلى الرغم من معاناتهم التي لا يمكن تصورها، لم يفقد شعب ميانمار الأمل. فلا يزال تصميمنا على تحقيق السلام والديمقراطية والوحدة الفيدرالية قوياً. ونحن مستمرون في المطالبة بالمستقبل الذي صوتنا من أجله ونستحقه - ميانمار فيدرالية ديمقراطية تحمي حقوق وسلامة جميع أفراد شعبها. ولا يزال شعب ميانمار ثابتاً على هذه الرؤية. إننا ملتزمون ببناء دولة تقوم على حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، حيث تصبح اعتداءات الجيش على المدنيين كابوساً من الماضي. وأطلب إلى المجلس بكل احترام ألا يسمح بأن تصبح ميانمار أزمة منسية. إن شجاعة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والصحفيين في ميانمار وتضحياتهم لا تستحق إعجابنا فحسب، بل تستحق منا العمل الملموس. يرجى العمل الآن بوحدة واقتناع لإنهاء عهد الإرهاب تحت حكم المجلس العسكري وضمان ألا تكون حماية المدنيين مجرد بند في جدول الأعمال بل حقيقة واقعة على الأرض في ميانمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة ناربايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): تتقدم شيلي بالشكر إلى اليونان على تنظيم

هذه الجلسة.

منذ اتخاذ القرار 1265 (1999)، اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات التي تتناول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، وعلى الرغم من الالتزامات القانونية التي تم تحقيقها، إلا أننا نلاحظ بقلق شديد عدم الامتثال لتلك اللوائح، بما في ذلك اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكولها الإضافيين - العمود الفقري للالتزامات المنصوص عليها. لقد كان استمرار النزاعات المسلحة وتفاقمها على مدى السنوات القليلة الماضية أمراً مقلقاً، ما أدى إلى عواقب وخيمة على السكان المدنيين، حيث سقط آلاف القتلى الذين يشهدون على ذلك.

وفي عام 2024 وحده، سجلت الأمم المتحدة سقوط أكثر من 36 000 ضحية مدنية في العديد من النزاعات. وفي هذا الصدد، تدين شيلي بشكل قاطع جميع الهجمات ضد البنية التحتية المدنية الحيوية والسلع والخدمات الضرورية لحياة المدنيين، بما في ذلك المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والطاقة ومراكز تخزين وتوزيع المواد الغذائية. مثل هذا العمل يتعارض مع القانون الدولي الإنساني ويزيد من معاناة الفئات الأكثر ضعفاً ويقوض أساس السلام المستدام.

وخلال هذا الأسبوع من التوعية بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، أبلغنا مكتبُ تنسيق الشؤون الإنسانية أن غزة تواجه أسوأ أزمة إنسانية منذ بدء الأعمال العدائية. يتعرض السكان المدنيون اليوم في غزة لخطر المجاعة، دون إمكانية حصولهم على المساعدات الإنسانية في أوانها وفي وضع فقد فيه المئات من العاملين في المجال الإنساني حياتهم خلال النزاع. ونكرر إدانتنا القاطعة للهجوم الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن الهجمات ضد المدنيين غير مقبولة تحت أي ظرف من الظروف، ويجب التحقيق فيها والمعاقبة عليها بما يتماشى مع القانون الدولي. إننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء العمليات العسكرية الأخيرة في قطاع غزة ورفضنا لها، والتي أدى حجمها وكثافتها إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المفجعة أصلاً. وقد أدى الاستخدام غير المتناسب للقوة والقصف في المناطق المكتظة بالسكان والقيود المفروضة على المساعدات الإنسانية إلى تكبد تكلفة بشرية غير مقبولة. ومن المثير للقلق بشكل خاص وضع المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والنساء، الذين يواجهون التهجير القسري والجوع وعدم الحصول على الخدمات الطبية الأساسية.

وفي هذا السياق، تدعو شيلي بإلحاح إلى التقيد الصارم بالقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في العمليات العسكرية. إن حماية المدنيين ليست خياراً، بل هي التزام قانوني وأخلاقي. وتماشياً مع هذا المبدأ، شاركت شيلي بنشاط في أعمال محكمة العدل الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن شيلي قدمت، من بين خطوات أخرى، إعلان تدخلها في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، وبالتالي إعادة التأكيد على واجبنا المشترك في منع تلك الجريمة والمعاقبة عليها. وشاركت شيلي أيضاً في المرحلة الشفوية للفتوى التي طلبتها الجمعية العامة بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة (انظر A/78/968)، عندما أكدت على الالتزام بتيسير المساعدة الإنسانية واحترام القانون الإنساني. وانطلاقاً من هذه الروح ذاتها، أثبتنا على عمل العاملين في المجال الإنساني الذين يساعدون ضحايا النزاعات المسلحة في ظروف بالغة الصعوبة. وعلى وجه الخصوص، نسلط الضوء على عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي يعد عملها ضرورياً لبقاء السكان الفلسطينيين على قيد الحياة ولكرامتهم.

أخيراً، نود شيلي أن تؤكد مجدداً أن حماية المدنيين هي حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني، ومن واجب جميع الأطراف ضمان تنفيذها. وفي هذا الصدد، لا يمكن إلا لوقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط في غزة أن يضمن الحماية المناسبة للمدنيين الفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرغيزستان.

السيد كاباييف (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نشيد بالرئاسة اليونانية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ونعرب عن تقديرنا لجميع الممثلين الرفيعي المستوى الذين سافروا من عواصمهم للمشاركة في هذه المناقشة الحيوية. ونعرب أيضاً عن امتناننا لفريق الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إعداد التقرير الشامل (S/2025/271) ولجميع مقدمي الإحاطات على المعلومات التي قدموها بشأن موضوع اليوم.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة لا تزال واحدة من الركائز الأساسية في القانون الدولي الإنساني. وعلى الرغم من وجود إطار قانوني راسخ، إلا أننا ما زلنا نشهد إلحاق ضرر كبير بالمدنيين. وكثيراً ما يتم انتهاك القانون الدولي الإنساني في نزاعات اليوم مع الإفلات من العقاب. يتم استهداف البنية التحتية المدنية بشكل متعمد، ويتم تهجير السكان قسراً، ويتم ارتكاب التطهير العرقي واستخدام المدنيين كأسلحة حرب. هذا الواقع المقلق يؤكد الحاجة الملحة إلى المسؤولية المشتركة والتضامن الثابت والإرادة السياسية الحقيقية. يجب ألا تظل اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكولها الإضافيين وثائق رمزية. فيجب التقيد بها وتطبيقها وإنفاذها.

ولا يمكن أن تكون حماية المدنيين فعالة إلا عندما يتم تطبيق نهج شامل - نهج يجمع بين الإنفاذ القانوني والعمل الإنساني والسلوك العسكري المنضبط والمسؤول والتعاون الدولي الهادف. ويجب على جميع الأطراف أن تتحد في السعي لتحقيق هدف واحد - وهو سلامة وكرامة المدنيين، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، أي النساء والأطفال. يتطلب منع تصعيد النزاع دبلوماسية استباقية. ويجب علينا الاستثمار في الوساطة المبكرة، وإنشاء منصات للحوار، وتمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى من العمل بسرعة وفعالية. ويجب أن يكثف المجتمع الدولي جهوده الجماعية لإنهاء إراقة الدماء في غزة والحيلولة دون إزهاق المزيد من أرواح الأبرياء ومنع وقوع كارثة إنسانية. في الوقت الحاضر، تتطبع النزاعات المسلحة على نحو متزايد بطابع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي. تتطلب هذه التطورات نهجاً متعدد التخصصات يجمع بين الأبعاد الإنسانية والقانونية والرقمية والنفسية لحماية المدنيين بشكل فعال.

وقد ساهمت قيرغيزستان في الجهود المبذولة لحماية المدنيين وتعلمت منها. منذ تسعينيات القرن الماضي، شاركنا بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويخدم معظم حفظة السلام القيرغيزيين اليوم في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، حيث يواصلون إظهار الاحترافية والانضباط والتفاني لميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فإن تجربتنا الخاصة مع النزاعات العرقية والنزاعات المتعلقة بالحدود قد صاغت آلياتنا الوطنية القوية في حماية المدنيين في النزاعات. ويشمل ذلك بروتوكولات الإجلاء السريع، والاستجابة الإنسانية المنسقة، ومبادرات الحد من التوتر المحلي التي تشمل المجتمع المدني والحوار المجتمعي. وقد انصب التركيز بشكل خاص على تدريب الوكالات الحكومية على منع العنف ضد النساء والأطفال، وهم الأكثر عرضة للخطر في النزاعات، وذلك من خلال تمارين المحاكاة وحلقات التنسيق بين الوكالات.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى الجزء الآخر من العالم، وسط آسيا. لقد أسفر التزامنا بالدبلوماسية الوقائية عن نتائج ملموسة. قبل شهرين فقط، وبعد مفاوضات مكثفة وبناءة، نجحنا في حل نزاع حدودي

طويل الأمد ومعقد مع الدول المجاورة لنا. كان هذا النزاع الحدودي أحد الأسباب الجذرية للنزاعات. ومن خلال الاتفاق المتبادل الذي وُقِع عليه في آذار/مارس، بشأن ترسيم حدود الدول، أرست دول وسط آسيا الأساس للسلام المستدام والاستقرار والتعاون الإقليمي. ويقف هذا الإنجاز التاريخي كمثال فريد لما يمكن تحقيقه من خلال الإرادة السياسية للقادة والدبلوماسية والاحترام المتبادل. وهو يؤكد إيماننا بأنه يمكن حل حتى أكثر النزاعات ترسّخاً من خلال الدبلوماسية الوقائية والحوار المباشر.

في الختام، نؤكد التزامنا القوي بتعزيز السلام العالمي والأمن والمبادئ الإنسانية. وقبل كل شيء، نحث جميع أطراف النزاعات اليوم على التصرف بمسؤولية وإنسانية للحفاظ على الحوار البناء ومضاعفة الجهود الدبلوماسية للتخفيف من معاناة المدنيين العالقين في أهوال النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لليونان لعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام والسديد. كما أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة والشاملة أوس.

إن من المقلق للغاية أن المدنيين في جميع أنحاء العالم لا يزالون يعانون بشدة من الآثار العشوائية للنزاعات المسلحة. وتشكل وفيات المدنيين، بما في ذلك نسبة مقلقة من النساء والأطفال، جزءاً كبيراً من الضحايا في النزاعات. وفي كثير من الأحيان، يتم مهاجمة المدنيين عمداً واستخدامهم كدروع بشرية وتعرضهم للعنف كتكتيك حربي. وتتزايد الهجمات المتعمدة على المدنيين، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروع والاختطاف والاختفاء القسري.

وبالإضافة إلى العنف المباشر، تتسبب النزاعات المسلحة في وفيات ومعاناة المدنيين من خلال تدمير البنية التحتية وعدم الاستقرار لفترات طويلة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية. وبالمثل، مما يثير قلقنا البالغ، يواجه العاملون والعاملات في المجال الإنساني والصحفيون والإعلاميون مخاطر متزايدة، بما في ذلك العنف الموجه وتقييد الوصول إلى مناطق النزاع. لقد حدثت زيادة حادة في عدد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قُتلوا في مناطق النزاع على مر السنين.

علاوة على ذلك، فإن حقيقة إزهاق أرواح أكثر من 260 من موظفي الأمم المتحدة أثناء الخدمة في عام 2024 وحده، بما في ذلك خمسة من حفظة السلام، تشير إلى هذا الوضع الخطير وتثير المخاوف بشأن سلامتهم وأمنهم.

تطرح التهديدات الناشئة في النزاعات المسلحة تحديات كبيرة أمام حماية المدنيين. ومع ازدياد تعقيد النزاعات المسلحة وتعقيدها وطول أمدتها، فإن ضمان المساءلة عن الانتهاكات الصارخة والمكررة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، أصبح يشكل تحدياً متزايداً.

وقد شكل استخدام الحرب العشوائية وإساءة الاستخدام المحتملة للتكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في نشر المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، تحديات إضافية أمام حماية المدنيين.

بالإضافة إلى ذلك، أدى التنافس الجيوسياسي الحالي إلى تفاقم حال الهيكل العام للسلام والأمن، مما أثر سلباً على حماية المدنيين.

وتدين نيبال بشدة الهجمات العشوائية على المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة والإعلاميون، وكذلك على البنية التحتية المدنية، من قبل جميع أطراف النزاع. ويجب محاسبة مرتكبي مثل هذه الهجمات العشوائية وغير المتناسبة والمتعاضين عنها وفقاً للقانون.

وندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق.

وعلى الرغم من أن حماية المدنيين هي المسؤولية الرئيسية للدولة المضيفة، إلا أنه ينبغي على الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية دعم الدول التي تفتقر إلى القدرة على القيام بذلك.

تتطلب الحماية الفعالة نهجاً شاملاً يدمج بين الحلول السياسية واستراتيجيات الوقاية وبناء السلام والدعم الإنساني وعمليات حفظ السلام والمشاركة المجتمعية الفعالة.

وأود أن أفيد بأن نيبال، التي تعد حالياً أكبر مساهم بقوات وشرطة، تنشر قوات حفظ سلام محترفة على دراية جيدة بمفهوم وتنفيذ ولاية حماية المدنيين.

كما نؤكد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل الفقر والإقصاء وانتهاكات حقوق الإنسان، مع التأكيد على أن منع النزاعات أو إنهاءها هو الحماية القصوى للمدنيين.

وبالمثل، ينبغي بذل جهود متضافرة للحد من إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك المعلومات المغلوطة والتضليل الإعلامي وخطاب الكراهية وانتشارها، لضمان سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين والإعلاميين في النزاعات.

في الختام، يجب أن تظل حماية المدنيين ومنع نشوب النزاعات أولوية عالمية. إنها مسؤوليتنا المشتركة التي سننهض بها. فندعُ إلى السلام، ونلتزم ببناء السلام، وننفذ القانون الإنساني وندعم المحتاجين للحماية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تونس.

السيدة جابو بالصادق (تونس) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد تونس البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الدول العربية وتشكر اليونان على عقد هذه المناقشة الهامة.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة التزام ملزم بموجب القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك ما زلنا نشهد تجاهلاً صاعداً لهذا الالتزام. في العديد من مناطق النزاع، يتم استهداف المدنيين وتجويعهم وتشريدتهم وحرمانهم من أبسط أشكال الحماية الأساسية.

ولا يوجد مكان أكثر تدميراً من غزة حيث قُتل أكثر من 52 000 فلسطيني ومُحبت أحياء بأكملها. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية معطلاً، والخدمات الأساسية منهارة. وتدعو تونس إلى وقف فوري لإطلاق النار ورفع الحصار والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

كما ندين الزيادة المقلقة في الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة والفرق الطبية. ويجب عكس مسار هذا الاتجاه. إن وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق هو حق قانوني يجب ضمانه.

تلتزم تونس التزاماً عميقاً بسلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب. وبصفتنا أحد المقدمين الأساسيين لقرار الجمعية العامة 173/76 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، فإننا نؤكد من جديد على أن حماية الإعلاميين، بمن فيهم الصحفيات اللاتي يواجهن تهديدات قائمة على أساس نوع الجنس، أمر ضروري للحفاظ على الحقيقة والشفافية أثناء النزاعات.

يجب أن تكون المساءلة محور جهودنا الجماعية. ولا بد من التحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ومحاسبة مرتكبيها. إن الإفلات من العقاب يغذي التكرار. فيجب أن تسود العدالة.

وخلف كل إحصائية هناك أرواح تُزهق وعائلات تتحطم ومستقبل ضائع. وتجدد تونس التزامها بصون كرامة وسلامة وحقوق جميع المدنيين المتضررين من النزاع ودعم كل جهد يقربنا من السلام والحماية والمساءلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد يانكه (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة ومجموعة الأصدقاء المعنية بالعمل بشأن النزاعات والجوع.

في البداية، أود أن أشيد بجميع قوات حفظ السلام وجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يكرسون جهودهم - وفي كثير من الأحيان حياتهم - لحماية المدنيين. فعملهم بالغ الأهمية لضمان سلامة الفئات السكانية الضعيفة.

في الأسبوع الماضي، اجتمع أكثر من 140 وفداً في برلين لحضور اجتماع الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام. وبينما نوقش العديد من المسائل، كان هناك توافق رئيسي في الآراء على الحاجة إلى ولايات أكثر فعالية وتركيزاً ومحددة الأولويات بدرجة أكبر، تكون حماية المدنيين في صميمها.

غير أن حماية المدنيين تظل مهمة صعبة جداً وغالباً ما تكون مستحيلة. والسبب في ذلك هو أطراف النزاع التي تتجاهل التزاماتها بشكل صارخ. وهذا السلوك غير مقبول ويجب أن يشجبه مجلس الأمن بوضوح. وبالمثل، تقع على عاتق المجلس مسؤولية التواصل بنشاط مع جميع الجهات الفاعلة في النزاع، سواء كانت داخلية أو خارجية، بهدف تخفيف حدة التوترات.

إن حماية المدنيين هي المسؤولية الأساسية للحكومات. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضمن إقامة تعاون وثيق بين أي بعثة والبلد المضيف لها بشأن حماية المدنيين واستمرار هذا التعاون. وبالإضافة إلى

ذلك، تحتاج البعثات إلى تزويدها بما يكفي من الموظفين والمعدات وتمكينها من تنفيذ ولاية حماية المدنيين. ويشمل ذلك أيضاً القدرة على التواصل بفعالية مع المجتمعات المحلية.

كفكرة أخيرة، أود أن أشير إلى ظاهرة متنامية - الانتشار السريع للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، والتي يغذيها جميعاً التقدم التكنولوجي. وتُعرض المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية المجتمعات المحلية الضعيفة للخطر وتعرق العمل الإنساني وتقوض جهود حفظ السلام. وتشير قيادات البعثات بانتظام إلى هذا الأمر باعتباره أحد أهم التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للولاية. وفي سبيل النهوض بقضيتنا المشتركة متمثلة في جدول أعمال حماية المدنيين، علينا أن نبدأ حواراً تلمس الحاجة إليه حول كيفية تعزيز سلامة المعلومات. وبالإضافة إلى وجود ولايات واضحة، نعتقد أن ذلك يتطلب توفير ما يكفي من الملاك الوظيفي ومن التمويل. ومن دون الاستثمار في المنظومة، لن نحقق هذا الهدف.

في الختام، تكرر ألمانيا دعوتها إلى تطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على الجميع على قدم المساواة في جميع حالات النزاع. ويقع على جميع أطراف النزاع التزام قانوني بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحن نتحمل مسؤولية مشتركة عن ضمان التزام جميع الجهات الفاعلة بتلك المبادئ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بارفاثانيني (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة اليوم بشأن الموضوع الهام المتمثل في حماية المدنيين في النزاع المسلح.

يشهد العالم تصاعداً في النزاعات المسلحة ولا يزال المدنيون يسقطون ضحايا لهذه النزاعات. ومن المثير للقلق الشديد أن نرى أنه في عام 2024، وفقاً لسجلات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ازداد عدد الضحايا المتضررين من النزاع المسلح، حيث سُجلت 56 000 حالة لأشخاص مفقودين. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية قصوى في تهيئة بيئة مواتية لسلامة المدنيين وأمنهم. وفي حين أننا نقر بمسؤولية الحكومة في مناقشة اليوم بشأن حماية المدنيين، إلا أنه ينبغي ألا نتجاهل الآثار السلبية لجميع أشكال الإرهاب، بما فيها تلك التي تنبع من خارج الحدود. وغني عن القول أن الكيانات الإرهابية عززت قدراتها بشكل كبير من خلال الحصول على تكنولوجيات جديدة وناشئة والتي تمثل تهديدات جديدة، لا سيما للسكان المدنيين.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنصب جهود المجلس والمجتمع الدولي على مساعدة السلطات الوطنية في تطوير القدرات والإمكانيات اللازمة لحماية المدنيين. ومن المؤسف أن تستمر أطراف النزاعات المسلحة في مهاجمة السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى، وكذلك البنية التحتية المدنية التي لا غنى عنها، مثل المستشفيات، بتصويرها كأهداف مشروع. ومما يؤسف له أن المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، يُستخدمون أثناء النزاعات المسلحة كدروع بشرية في العمليات العسكرية والأنشطة الإرهابية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يعقد المجتمع الدولي العزم على اتخاذ إجراءات ملموسة في سبيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن أي هجوم على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني انتهاك جسيم للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن إغفال الإطار القانوني الحالي المتعلق بحماية المدنيين. وينبغي أن يظل احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك سيادة الدول الأعضاء وسلامة أراضيها، الأساس الذي تستند إليه جميع الإجراءات التي يتخذها المجلس لحماية المدنيين. وقد يكون لاتخاذ قرار بالتدخل لدوافع سياسية في حالة نزاع مسلح عواقب وخيمة، بما في ذلك على السكان المدنيين، وبالتالي يجب منعه.

وعلاوةً على ذلك، يجب أن يكون أي تدخل متناسباً وقائماً على تصور موثوق به ويمكن التحقق منه للتهديد. ويجب على المجلس والمجتمع الدولي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحماية الفعالة والحسنة التوقيت للمدنيين، بما في ذلك حماية حياتهم وكرامتهم وحقوقهم. ويجب أن تستمر المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية في توجيه عمليات جميع الوكالات والمنظمات الإنسانية. أجد نفسي مضطراً للرد على ادعاءات ممثل باكستان التي لا أساس لها بشأن عدد من المسائل.

أولاً، عانت الهند على مدار عقود من هجمات إرهابية برعاية باكستان عبر الحدود، بدءاً بالهجوم المروع الذي وقع في 26 تشرين الثاني/نوفمبر على مدينة مومباي إلى القتل الجماعي الهجمي للسائح الأبرياء في بهالغام في نيسان/أبريل 2025. وضحايا الإرهاب الباكستاني هم من المدنيين في معظمهم لأن هدفه هو مهاجمة ازدهارنا وتقدمنا ومعنوياتنا. ومجرد مشاركة دولة كهذه في نقاش حول حماية المدنيين إهانة للمجتمع الدولي.

ثانياً، استخدمت باكستان مراراً ستارا مدنياً لتعزيز قضية الإرهاب. وقد رأينا مؤخراً مسؤولين كبار في الشرطة والجيش يؤدون واجب العزاء في جنازة إرهابيين بارزين استهدفهم عملية "سندور". إن دولة لا تفرق بين الإرهابيين والمدنيين ليس لديها أي مؤهلات للحديث عن حماية المدنيين.

ثالثاً، في وقت سابق من هذا الشهر، قصف الجيش الباكستاني عمداً قرانا الحدودية مما أسفر عن مقتل أكثر من 20 مدنياً وإصابة أكثر من 80 آخرين. كما استهدفت أماكن العبادة، بما في ذلك معابد السيخ (غوردوارا) والمعابد والأديرة، والمرافق الطبية عن قصد. وإلقاء مواظ في هذه الهيئة بعد هذا السلوك هو نفاق صارخ. لنكن واضحين: ينبغي ألا تكون حماية المدنيين حجة لحماية أشخاص تصنفهم الأمم المتحدة على أنهم إرهابيون. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف في عدم إبداء أي تسامح تجاه الإرهاب وفي التنديد بأولئك الذين يرعونه ويدافعون عنه.

في الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بالعمل بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة المدنيين المتضررين من النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفد جمهورية باراغواي عن الامتنان على إتاحة هذه الفرصة لأخذ الكلمة ويهنئ اليونان، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه الجلسة. ولا شك أن المسألة المعروضة علينا ذات أهمية خاصة.

يجب أن أبدأ بالإشارة إلى أن جميع أطراف النزاع المسلح ملزمة باحترام القانون الدولي بغض النظر عما إذا كان النزاع بين دول أو جهات من غير الدول. ولا تشكل حالة الحرب أو وجود نزاعات مسلحة داخلية أو دولية أبداً ذريعة لانتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، يعتمد مستقبل أطراف النزاع على حياة تلك الشرائح السكانية التي لا تشارك في النزاع المسلح الدائر حولها. وفي الوقت الحالي، هناك حوالي ثلاثين مواجهة مسلحة نشطة مدرجة على جدول أعمال المنظمة وغيرها من المنظمات الإقليمية دون احتساب التهديدات الجديدة، ولا سيما مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهذا، بكل المقاييس، أمر يبعث على القلق. وفي هذا الصدد، يجب أن يكون الحفاظ على الحياة البشرية أولوية دائماً. وتقع مسؤولية حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية على عاتق جميع أطراف النزاع وفقاً للالتزامات التي حددها القانون الدولي الإنساني. لقد تعهدنا داخل المنظمة بالتزامات سامية بدءاً من تلك التي يجب أن نحترمها بالكامل والتي أكدنا عليها مجدداً في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

إن السلام ليس شيئاً يمكن تحقيقه على الفور، بل عملية تتحقق من خلال حل تلك الأسباب التي أدت بنا إلى النزاع. ونؤكد على أن المجتمع الدولي يظل منشغلاً دائماً بحقيقة واضحة مفادها أن زيادة الضرر الذي يلحق بالسكان المدنيين والبنية التحتية المدنية - خاصة البنية التحتية الحيوية في بلد ما - تزيد من صعوبة تحقيق عمليات سلام مستدامة في سياق نزاع مسلح.

ونؤكد على أنه صحيح أن النساء والفتيات يعانين من تأثير أكبر في حالات النزاع، ولكن من الصحيح أيضاً أنهن من يمكن أن يمثلن جسراً للسلام. ولهذا السبب، يجب أن نشدد على مشاركتهن مشاركة نشطة وعلى قدم المساواة في عمليات السلام وأن نعترف بها ونضفي الطابع المؤسسي عليها، ولا سيما من خلال وضع قواعد تكفل هذه المشاركة، بالإضافة إلى حماية حقوقهن الإنسانية، بما في ذلك الاحترام المطلق للقانون الدولي الإنساني. وباراغواي، بوصفها عضواً مؤسساً للمنظمة، تترك تماماً أن لجميع الدول دوراً تضطلع به لتحقيق أهداف التنمية والسلام والأمن وضمان حقوق الإنسان في العالم.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة التي هدفت إلى تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب. إننا نريد تحقيق السلام، ولذلك سنواصل دعم العمل في مجال حفظ السلام من خلال خدمتنا في مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولجنة نزع السلاح - وكلاهما برئاسة باراغواي - ولجنة بناء السلام التي سننضم إليها العام المقبل ومجلس الأمن نفسه الذي نطمح إلى التعاون معه كعضو منتخب اعتباراً من عام 2028، آمليين أن نحظى بثقة المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة وتبسيط الضوء على الحاجة الملحة لحماية المدنيين في سياقات النزاعات المختلفة وضمان سلامة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

تجاوز النزاع في اليمن عقداً من الزمن حتى اليوم بسبب انقلاب الميليشيات الحوثية الإرهابية على الشرعية الدستورية والإجماع الوطني وتطلعات الشعب اليمني ورفضها المستمر لكافة مبادرات الحل السياسي

وتقويض كل الجهود الإقليمية والدولية وجهود الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق السلام العادل والمستدام في اليمن، المبني على مرجعيات الحل السياسي وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015).

عقد من الزمن تصاعدت خلاله انتهاكات هذه الميليشيات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فلم تترك الميليشيات الحوثية جرماً إلا وارتكبتة بحق المدنيين اليمنيين، بما في ذلك استهداف الأعيان المدنية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة وغيرها من الأسلحة الثقيلة التي خلفت آلاف القتلى والجرحى أغلبهم من النساء والأطفال ودفعت أكثر من 4 ملايين نازح إلى مخيمات النزوح الداخلية في ظروف بالغة القسوة واستهدفت مخيمات النازحين، مما اضطر المدنيين للنزوح مجدداً، واستخدمت التجويع كوسيلة حرب بحصارها المدن والقرى وحرمت المدنيين من الوصول إلى الماء والغذاء ودمرت المدارس والمستشفيات ودور العبادة ودأبت على تجنيد الأطفال فيما يسمى بالمخيمات الصيفية وغسل عقولهم بأفكار الكراهية والتطرف والزج بهم في جبهات القتال.

وتواصل هذه الميليشيات استخدام المعاناة الإنسانية كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية وتقويض الاستجابة الإنسانية الفعالة وتختطف العاملين في المجال الإنساني وتحتجزهم في ظروف غير إنسانية، الأمر الذي تسبب مؤخراً في وفاة أحد موظفي برنامج الأغذية العالمي أثناء احتجازه في سجون هذه الميليشيات. كما تعمل بشكل ممنهج على فرض القيود والعراقيل على العمليات الإنسانية وحرف مسار المساعدات الإنسانية بعيداً عن مستحقيها، مما أدى إلى حرمان الفئات الأكثر ضعفاً من الحصول على هذه المساعدات وزيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد ومعدلات سوء التغذية، خاصة في أوساط النساء والأطفال وكبار السن وفي ظل أزمة التمويل والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

إن استمرار وتصاعد هذه الانتهاكات يمثل دليلاً قاطعاً على أن هذه الميليشيات الحوثية لن تتوقف عن هوية القتل والتدمير ومقاومة الأزمة الإنسانية، لا سيما في ظل استمرار صمت المجتمع الدولي وعجز المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان عن تقديم الدعم والمساعدة اللازمة والقيام بواجباتها تجاه حماية المدنيين واتخاذ تدابير من شأنها إدانة ووقف هذه الانتهاكات والجرائم بحق الإنسانية. ونؤكد مجدداً على ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي موقفاً حازماً وجاداً إزاء هذه الانتهاكات، بما في ذلك من خلال إدراج هذه الميليشيات الإرهابية وقياداتها ضمن قوائم الجزاءات.

لقد كان العام المنصرم من أشد الأعوام وطأة على العاملين في المجال الإنساني والصحفيين والإعلاميين والنشطاء السياسيين، حيث شهدنا تصعيداً خطيراً في حملة القمع التي تنتهجها الميليشيات الحوثية التي قامت باختطاف واحتجاز العشرات من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في اليمن وموظفي المجتمع المدني من النساء والرجال وقامت بنهب ممتلكاتهم وترويع أسرهم وإخفاءهم قسراً وترفض الإفصاح عن مصيرهم حتى الآن، بل وتكيل التهم الزائفة بحقهم وتصدر الأحكام القضائية الجائرة عبر هيئات القضاء غير القانونية التابعة لهذه الميليشيات. وأكرر، أيضاً لم تسلم النساء والأطفال من هذه الانتهاكات.

إن هذه الأفعال ليست منفردة، بل تأتي كجزء من سياسة ممنهجة لهذه الميليشيات القمعية ومحاولاتها تصفية حساباتها مع خصومها وتكميم الأفواه وقمع حرية الرأي والتعبير وإرهاب السياسيين والصحفيين والنشطاء والمدنيين في مناطق سيطرتها ومنعهم من التعبير عن آرائهم والتتديد بالأوضاع القائمة والمطالبة بحقوقهم في العيش بحرية وكرامة. وفي هذا السياق نؤكد مجدداً على أهمية التحرك من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة وهذا المجلس الموقر لإنقاذ وحماية حياة العاملين في المجال الإنساني في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية واتخاذ إجراءات صارمة لوقف انتهاكاتها والإفراج الفوري دون قيد أو شرط عن كافة المختطفين والمحتجزين.

تمثل زراعة الألغام، بما في ذلك الألغام المضادة للأفراد، أحد أشد المخاطر التي تهدد حياة وسلامة المدنيين في مناطق النزاع. ففي اليمن، التي وقّعت على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام في عام 1997 وتخلصت من مخزونها من هذا السلاح، عادت الميليشيات الحوثية لتصنع وتزرع الملايين من الألغام والعبوات الناسفة في كثير من مناطق سيطرتها وتلك التي كانت تسيطر عليها، الأمر الذي أدى، ولا يزال، إلى مقتل وإصابة آلاف الضحايا من المدنيين، لا سيما الأطفال والنساء. حيث تشلّ هذه الألغام حركة المدنيين بين المدن والقرى وتهدد حياة ملايين المدنيين والنازحين الذين يقفون عالقين بين مطرقة القصف الحوثي الذي يتعرضون له في المدن والمخيمات وسندان الألغام المزروعة في قراهم وشوارع مدنها والمزارع والحقول ومناطق الرعي التي تمثل سبل عيش للملايين. ورغم الجهود الكبيرة للأجهزة الوطنية لمكافحة الألغام وجهود مشروع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مسام، لنزع الألغام، إلا أن كثافة وعشوائية الألغام المزروعة وعدم وجود خرائط يشكل تحدياً كبيراً أمام هذه الجهود وتهديداً حقيقياً لحياة المدنيين والأجيال القادمة. وفي هذا الصدد، نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى دعم جهود الحكومة اليمنية والجهات ذات العلاقة للتغلب على المآسي والآثار المترتبة على انتشار الألغام والعبوات الناسفة التي تعمل الميليشيات الحوثية على زرعها، واتخاذ تدابير ملموسة للضغط عليها لتسليم كافة خرائط الألغام من دون تأخير.

ما كان للحرب أن تستمر ولا لآلاف المدنيين أن يسقطوا ضحايا، لولا الدعم العسكري والمالي والإعلامي الذي يقدمه النظام الإيراني للمليشيات الحوثية لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية وإطالة أمد الصراع ومفاجمة معاناة شعبنا اليمني، في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحظر الأسلحة المستهدفة، لا سيما القرار 2216 (2015)، واستخفاف بجهود المجتمع الدولي لحفظ الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وبالتالي، فإن جهود هذا المجلس لحماية المدنيين خصوصاً في اليمن لا بد أن تُترجم من خلال تنفيذ قراراته واتخاذ موقف حاسم لردع ومحاسبة منتهكي هذه القرارات ومنع تهريب الأسلحة التي تستخدم لإطالة أمد الصراع ومفاجمة الأزمة الإنسانية في اليمن، وسفك دماء الأبرياء من المدنيين بشكل يومي. لقد عانى الشعب اليمني طويلاً، فبعد عقد من الانتهاكات المتصاعدة للمليشيات الحوثية، وعقد من الإفلات من العقاب، وصمت المجتمع الدولي في التعامل مع هذه السلوكيات وانتهاكات هذه الميليشيات،

أصبح لسان حال اليمينيين اليوم أن أن الألوان للتحرك الجاد ووقف هذه الممارسات والانتهاكات ومحاسبة الجناة، أن الألوان اليوم لاستعادة كرامة الشعب اليمني وحريته وأمنه واستقلاله وسيادته.

في الوقت الذي تدين الجمهورية اليمنية التصعيد العسكري الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلي في شمال وجنوب قطاع غزة، واحتلال مساحات واسعة من القطاع، وهو ما يعد تقويضاً متعمداً للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الحرب، ويعيق فرص تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة،

واستنكارها للعمليات البرية التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي لما تشكله من تهديد مباشر لحياة المدنيين الفلسطينيين وما تسببه من تفاقم متواصل في المعاناة الإنسانية لسكان القطاع، فإن الوضع الإنساني الكارثي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يعد مقبولاً.

ونؤيد في هذا السياق دعوة الجزائر الشقيقة بالنيابة عن مجموعة الدول العربية إلى اتخاذ مجلس الأمن قراراً حول الوضع الإنساني المتدهور في غزة. وندعو هذا المجلس الموقر ألا يظل صامتا ويتحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية والأخلاقية كاملة، والتحرك العاجل لوقف عدوان هذا الاحتلال على قطاع غزة وضمان توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد فيغاس توريس (بيرو) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء التالية أسماؤهم في التحالف العالمي من أجل المفقودين: أندريجان وإستونيا وجمهورية كوريا وسويسرا وغامبيا وكرواتيا وكولومبيا والكويت والمكسيك والنرويج ونيجيريا، وبلدي، بيرو.

يحدد تقرير الأمين العام بشأن حماية المدنيين (S/2025/271) عدم احترام القانون الدولي الإنساني كسبب رئيسي للخسائر البشرية الهائلة التي نشهدها اليوم في أكثر من 120 نزاعاً حول العالم. وفي تلك النزاعات، يكون اختفاء الأشخاص أحد أكثر النتائج وضوحاً وكارثية. ففي عام 2023، سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعلى عدد من حالات الاختفاء الجديدة منذ أكثر من 20 عاماً. وقد بلغ الرقم هذا العام 56 559 حالة جديدة. وهذا يوضح عواقب تجاهل القانون الدولي الإنساني. والأهم من ذلك أن هذه المشكلة تؤثر على المدنيين والمقاتلين على حد سواء، ولا تؤثر على الضحايا فحسب، بل أيضاً على أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الأوسع نطاقاً.

ولذلك، يحث التحالف العالمي من أجل المفقودين الدول على اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحترام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف من أجل تقليل هذه المأساة إلى أدنى حد ممكن. تتضمن اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين أحكاماً محددة بشأن الحيلولة دون اختفاء الأشخاص، وبشأن تحديد مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم وإبلاغ أسرهم، وبشأن التحقيق في جرائم الحرب التي تؤدي إلى اختفاء الأشخاص أو اختفائهم قسراً، ومقاضاة مرتكبيها عند الاقتضاء. وهذه القواعد جزء من القانون العرفي.

ومن المهم التأكيد على أن أحكام القانون الدولي الإنساني تلك - ولا سيما المتعلقة منها بالبحث عن الأشخاص المفقودين - تظل ملزمة لأطراف النزاع بعد فترة طويلة من توقف القتال. ومن ثم، فهي تنطبق أيضاً في حالات ما بعد انتهاء النزاع التي تظل فيها حالات لأشخاص مفقودين. يتمتع العديد من أعضاء

التحالف العالمي من أجل المفقودين بخبرة في التعامل مع مسألة المفقودين كنتيجة طويلة الأمد للنزاع، وقد استفاد البعض من تلك الخبرة، حيث أدرجوها في وقت مبكر في عمليات السلام التي حددت مسار ما بعد انتهاء النزاع. وتوفر جهود الوساطة وصنع السلام أوقاتاً مناسبة يمكن فيها التوصل إلى اتفاق لبدء هذه العمليات. ومن واقع خبرتنا، فإن عدم القيام بذلك يزيد من صعوبة بدء هذه العمليات في مرحلة لاحقة. كما ينطوي ذلك على خطر وضع عقبة أمام السلام الدائم، عندما تُترك العائلات من دون إجابات وتُجبر على العيش في حالة من عدم اليقين والخوف.

ويلاحظ التحالف العالمي من أجل المفقودين باهتمام، في إطار تعزيزه لتنفيذ القرار 2474 (2019)، اتخاذ منظمة التعاون الإسلامي قراراً بشأن المفقودين في النزاعات المسلحة، يطلب تحديداً من مبعوثيها الخاصين إدراج الأشخاص المفقودين في تنفيذ ولاياتهم. ونرحب بالجهود المماثلة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لدمج هذا الموضوع في عمليات السلام والوساطة الجارية في جميع أنحاء العالم اليوم.

وعلى الرغم من أنه يمكن للوسطاء الذين ييسرون الحوارات وعمليات السلام السعي لإدراج مسألة المفقودين على جدول الأعمال، فإن المسؤولية والالتزام بهذا الأمر يقعان على عاتق أطراف النزاع. وهذا مسعى طويل الأجل، خاصة عندما تتطلب حالات معقدة خبرات متعددة التخصصات والتعاون بين أطراف النزاع السابقين. ولذلك نحث الدول وأطراف النزاع على إيجاد الإرادة السياسية اللازمة للعمل على مسألة الأشخاص المفقودين والحفاظ عليها. والجهود المبذولة للقيام بذلك تستحق العناية في سبيل إحلال السلام والحفاظ عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ونعرب عن امتناننا للرئاسة اليونانية لعقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية الحاسمة الأهمية.

إن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ليست واجباً أخلاقياً فحسب، بل التزام قانوني يستند إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وذات المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة. ومع ذلك، ما زلنا نشهد مستويات لا تُحتمل من معاناة المدنيين في النزاعات الجديدة والتي طال أمدها على حد سواء.

لقد انتشرت النزاعات في جميع أنحاء العالم وازدادت تعقيداً. وتتأثر النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة والسكان النازحون بشكل غير متناسب بالنزاعات. ونؤكد من جديد التزامنا بالخطّة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطّة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، ونشدد على الدور الحاسم للنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في استراتيجيات الحماية وعلى أهمية إشراك أصوات الشباب في عمليات صنع القرار لضمان سلام طويل الأمد في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

ولا تزال إيطاليا تشعر بقلق بالغ إزاء الاستخفاف المتزايد بحياة المدنيين، بما في ذلك استهداف البنية التحتية الأساسية مثل المستشفيات والمدارس وشبكات المياه.

علاوة على ذلك، وكما جاء في التقرير السنوي للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2025/271)، كان عام 2024 أكثر الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. وإننا ندين بأشد العبارات جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وندعو إلى المساءلة الكاملة لمرتكبي هذه الأعمال.

إن تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر محوري في جدول أعمال حماية المدنيين. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق.

وفي ضوء ذلك، تذكر إيطاليا على وجه الخصوص أن الحصول على الغذاء هو حق أساسي من حقوق الإنسان ويجب ضمانه. ولكن اليوم يُستخدم الجوع كسلاح في العديد من مناطق النزاع. وتُحرق المزارع. وتُتصف الأسواق. وتُحظر قوافل المساعدات. ويُجبر المدنيون، وخاصة النساء والأطفال، على الفرار من العنف، وغالباً ما يجدون أنفسهم دون وسيلة لإطعام أسرهم. ومن أجل ترجمة الالتزامات الملزمة إلى أفعال، يجب تنفيذ آليات الرصد والمساءلة. ويجب محاسبة الجناة.

في الختام، تؤكد إيطاليا من جديد التزامها الثابت بتعددية الأطراف وبدور الأمم المتحدة المركزي في حماية المدنيين. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده واتخاذ إجراءات حاسمة لمواجهة التحديات الملحة لانعدام الأمن الغذائي، وحماية الخدمات الأساسية وخلق مستقبل أكثر أمناً وكرامة لجميع المدنيين المتضررين من النزاعات في جميع أنحاء العالم. وإيطاليا مستعدة بالتأكيد للقيام بدورها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور - ليشتي.

السيد برانكو (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقدم بتهاني وفد بلدي القلبية لليونان على توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. كما نعرب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذا النقاش المفتوح.

ولا تزال تيمور - ليشتي ثابتة في التزامها بالقانون الدولي الإنساني وتؤكد على ضرورة الملحة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ويجب أن تظل حماية أرواح الأبرياء ركيزة أساسية في سعيها المشترك لتحقيق السلام والكرامة وحقوق الإنسان العالمية.

لا يزال النزاع يتسبب في خسائر فادحة في مختلف المناطق ويشكل عوامل التحرك السياسية ويضغط على الاقتصادات ويعمق الأزمات الإنسانية. إن جذور كل نزاع تصرب في تاريخ عميق ومعقد، من الحرب الدائرة في أوكرانيا والعنف الذي طال أمده في الشرق الأوسط إلى النزاعات المسلحة في أجزاء من أفريقيا وآسيا. ويزيد الواقع السياسي والاجتماعي من تعقيد حلها.

ولا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر من تلك الأزمات - حيث يواجهون العنف العشوائي والنزوح وانهايار الخدمات الأساسية. ومن الفئات المعرضة للخطر بشكل خاص النساء والأطفال، وكذلك العاملون

في المجال الإنساني وموظفو الأمم المتحدة والصحفيون - وهم أفراد يجب احترام وجودهم وأدوارهم في مناطق النزاع وحمايتهم في جميع الأوقات.

ويشير جزعنا البالغ تقرير الأمين العام الأخير (S/2025/271)، الذي يسلط الضوء على اتجاهات مقلقة: تزايد الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان، وتصاعد العنف ضد العاملين في المجال الإنساني، وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وتزايد النزوح القسري. تتطلب هذه الحقائق اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة.

في هذا الصدد، تدعو تيمور - ليشتي إلى ما يلي.

أولاً، ندعو إلى الالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين، من قبل جميع أطراف النزاع.

ثانياً، ندعو إلى تأمين وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وتأمينها وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني والمدنيين والعاجزين عن القتال.

ثالثاً، ندعو إلى تعزيز آليات المساءلة للقضاء على الإفلات من العقاب ومنع ازدواجية المعايير. ويجب تقديم مرتكبي أعمال العنف ضد المدنيين والعاملين في المجال الإنساني إلى العدالة من خلال النظم القانونية الوطنية والدولية.

رابعاً، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني لبناء أنظمة مرنة لحماية المدنيين، لا سيما في حالات الطوارئ المعقدة والمطولة.

وبالاعتماد على تجربتنا الخاصة، نتفهم تيمور - ليشتي ما يخلفه النزاع من ندوب دائمة. ونظّل متضامنين بشكل كامل مع جميع الدول التي تسعى جاهدة لحماية أرواح المدنيين وندعو إلى التسوية السلمية للنزاعات من خلال الحوار والدبلوماسية والوسائل غير العنيفة.

ويجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والدبلوماسية والإغاثة الإنسانية. إن حماية الأرواح البريئة واجب أخلاقي ومسؤولية مشتركة - مسؤولية تتطلب الوحدة والعزيمة والالتزام الراسخ بالسلام والعدالة للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أود أن أقدم بخالص الشكر للرئاسة اليونانية لمجلس الأمن على تنظيم هذا النقاش المفتوح حول قضية جوهرية تقع ضمن مسؤوليات المجلس، وهي حماية المدنيين في النزاعات المسلحة التي تتناول كأولوية دائمة ومبدئية في صدارة اهتمامات المجتمع الدولي.

شكلت حماية المدنيين أحد الأعمدة الأخلاقية والقانونية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. ولا تزال هذه الالتزامات تنتهك بشكل صارخ مما يستوجب منا وقفة جادة لتعزيز الامتثال وتنفيذ قرارات هذا المجلس، وبخاصة تلك المتعلقة بالمساءلة ومنع الإفلات من العقاب.

إن جمهورية السودان، التي تتصدى لحرب عدوان تؤججها دول خارجية، تشهد مأساة المدنيين خاصة النساء والأطفال، والقصف العشوائي للبنى التحتية المناطق السكنية، والتجنيد القسري، وانتهاك حرمة المستشفيات والمدارس، كلها ممارسات أصبحت سمة مأساوية لممارسات ميليشيات الدعم السريع التي أصبحت أداة شريرة لشن عدوان ضد الدولة وارتكاب الفظائع ضد مواطنيها.

كما أن التأثيرات النفسية والبدنية لتلك الجرائم والانتهاكات المتكررة على الأطفال تفوق الوصف وتهدد مستقبل أجيال كاملة. لذا فإننا نطالب بتعزيز آليات الرصد والدعم النفسي والاجتماعي وبذل جهد دولي جاد في إعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالنزاع، ويشمل ذلك إنشاء الملاجئ للنساء والناجيات لتلقي الرعاية والتأهيل النفسي ومعالجة آثار الصدمات البدنية والنفسية؛ وتنفيذ أطر للتعاون بمشاركة بين المجتمعات المتأثرة والمجتمع المدني والناجيات؛ ورفع مستوى التوعية والمناصرة من قبل الإعلام المستير الذي يساهم في إزالة الوصمة الاجتماعية. بموازاة ذلك، فإنه لا بد من العمل على وقف الدعم الذي تتلقاه ميليشيات الدعم السريع من سلاح وعتاد ومسيرات استراتيجية وانتحارية تقصف بها مدنها الرئيسية.

حرصاً من حكومة السودان على تعزيز حماية المدنيين، أعدت الحكومة خطة وطنية لحماية المدنيين خلال الحرب ومرحلة بناء السلام (S/2025/49، المرفق) وتم إيداعها لدى كل من مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة، وستقوم بإحاطة المجلس بشكل دوري بمستوى تنفيذها. أكدت خطتنا الوطنية لحماية المدنيين على التزام السودان بالقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ وتعزيز سيادة القانون؛ واحترام حقوق الإنسان؛ وتوفير الحماية اللازمة للمدنيين المتضررين من النزاع المسلح وحرب العدوان على السودان. كما أكدت الخطة على إيلاء حكومة السودان اهتماماً خاصاً بمبادئ حماية المدنيين وتعزيز السلام المستدام في إطار الملكية الوطنية.

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة من أجل حماية المدنيين وإعادة تأهيل ما دمرته ميليشيات الدعم السريع في حربها المفروضة على المدنيين، لا تزال التحديات قائمة بما تمارسه تلك الميليشيات من فظائع متمثلة في الحصار على مدينة الفاشر في انتهاكات واضحة للقرارين 2736 (2024) و 2750 (2024) وما ورد فيهما من مطلوبات بشأن حماية المدنيين ووقف تدفق السلاح والمرترقة للميليشيات المتمردة واستهدافها لمعسكرات النازحين في أبو شوك وزمزم، وارتكابها الفظائع تجاه المدنيين في تلك المعسكرات، ومواصلة استهداف البنية التحتية والمدارس والجامعات والمتاحف والمؤسسات الحكومية المدنية والمطارات ومحطات توليد الكهرباء والمستشفيات بكل من بور سودان والأبيض ومروي والخرطوم والدامر وعطبرة وكوستي، مما يفاقم من تدهور الحالة الإنسانية للمدنيين.

نثمن ما تقوم به وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، غير أن عملها يتأثر بغياب التنسيق وتكرار الأدوار.

لذلك نناشد إقامة آليات ميدانية مشتركة توحد الجهود الإنسانية وتضع أولويات التدخل بالتنسيق مع الدولة المضيفة. وإلى جانب ذلك، فإن الاستهداف المنهج للعاملين الإنسانيين وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين والنساء العاملات في الميدان يتطلب تحركاً عاجلاً من هذا المجلس لإرسال رسالة واضحة وقوية

مفادها أن هذه الجرائم لن تمر من دون محاسبة. ونؤكد هنا على ضرورة وضع آليات وقائية ورقابية أكثر فعالية، بما يشمل التوثيق والمساءلة القانونية.

في ظل الانتشار المتسارع للتكنولوجيا، باتت حملات الكراهية والمعلومات المضللة تستخدم كسلاح لتأجيج النزاعات والتحريض على العنف، مستهدفة المدنيين ومنظومة الأمم المتحدة على حد سواء. لذا، فإننا نناشد أهمية وضع مدونة سلوك رقمية ونقترح إنشاء فريق فني دائم تحت إشراف إدارة الشؤون السياسية لرصد ومعالجة التضليل الرقمي الموجه ضد المدنيين والمنظمات الدولية، من دون المساس بحرية التعبير. ان حماية المدنيين لا تقتصر على الردع والمعاقبة، بل تتطلب كذلك معالجة جذور النزاع وتعزيز ملكية المجتمعات المحلية لجهود بناء السلام. ولهذا فإننا نرحب بالدور المتنامي لهندسة الأمم المتحدة لبناء السلام ونؤكد على أهمية تمويل المشروعات التي تقودها المجتمعات المحلية والاستثمار في مبادرات المصالحات المجتمعية التي تراعي السياق الثقافي والاجتماعي.

وفي الختام، نؤكد على أن حماية المدنيين ليست مجرد التزام قانوني أو سياسي، بل هي امتحان أخلاقي للمجتمع الدولي برمته. وعلمنا أن نثبت قولاً وفعلاً أن حياة الأبرياء ليست مجرد هامش في معادلات السياسة الدولية وصفقات المصالح السياسية التي تغض الطرف عن المعتدي الأثيم، بل هي جوهر أي نظام دولي عادل وإنساني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد محمد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من رؤى واقعية.

يرسم التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2025/271) مستقبلاً بشعاً ومروعاً، لا يزال المدنيون فيه - بمن فيهم النساء والأطفال - يتحملون وطأة النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

تدين ماليزيا بشكل لا لبس فيه الهجمات العنيفة على المدنيين في النزاعات المسلحة. ونستكر استهداف العاملين في المجال الإنساني والطبي والصحفيين والإعلاميين في حالات النزاع. ونواصل دعوة جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. كما ندعو جميع الأطراف إلى تسهيل المرور الآمن ومن دون عوائق للعاملين في المجالين الطبي والإنساني واحترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال.

كما ندعو مجلس الأمن، بصفته راعي السلم والأمن، إلى ضمان تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بشكل متسق في جميع النزاعات. إن الأدنى غير المقبول الذي يتعرض له المدنيون في حالات النزاع المسلح هو نتيجة لثقافة الإفلات من العقاب وفشل المجلس في الاضطلاع بمسؤوليته التي ينص عليها الميثاق.

لقد استمع المجلس إلى العديد من الإحاطات حول الحالة المزرية التي يواجهها المدنيون في النزاعات - من الشرق الأوسط إلى السودان وميانمار. وفي حين تمكن المجلس في بعض الحالات من التحدث بصوت واحد واتخاذ إجراءات حاسمة، إلا أنه في حالات أخرى كان - للأسف - عاجزاً ومشلولاً. ومن الأمثلة على ذلك محنة المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الفظائع في غزة والضفة الغربية يعجز الخيال عن تصورها. لم يُداس على القانون الدولي الإنساني - أو القانون الدولي ككل - في أي مكان آخر بشكل أكثر وقاحة مما هو عليه في الأرض الفلسطينية المحتلة. في الأشهر الـ 20 الماضية، ألحقت إسرائيل بالمدنيين الفلسطينيين معاناة لا توصف، بالإضافة إلى احتلالها القمعي الذي دام قرابة 58 عاماً. في قطاع غزة، أزهقت أرواح أكثر من 53 000 من المدنيين، بينما أصيب أكثر من 120 000. ودمرت الأعيان المدنية والبنية التحتية المدنية الحيوية بشكل متعمد. ويمنع دخول المساعدات الإنسانية والضروريات الأساسية للبقاء على قيد الحياة إلى القطاع. كما سجلت إسرائيل أيضاً أرقاماً قياسية مخزية جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث قتلت أكبر عدد من العاملين في المجال الطبي والصحفيين وموظفي الأمم المتحدة. هل هذا سلوك دولة أخلاقية - الدولة التي تدعي أنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة؟

بينما تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الثمانين لتأسيسها هذا العام، من المؤسف أنه لم يتم الوفاء بعد بالقسم الرسمي لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. يجب علينا تكثيف الجهود لإنهاء النزاعات المسلحة المستعرة في جميع أنحاء العالم. علينا عدم اعتبار الخسائر في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة أمراً طبيعياً. يجب علينا بذل المزيد من الجهود لدعم القانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان حماية المدنيين. ستواصل ماليزيا القيام بدورها في المساهمة البناءة في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إكرين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة التي جاءت في الوقت المناسب.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مسؤولية مشتركة وواجب أساسي من واجبات المجتمع الدولي. ورغم ذلك، ما فتئ المدنيون هم الضحايا الرئيسيون في النزاعات المسلحة. هذا أمر غير مقبول ومثير للبالغ القلق. تدين تركيا بشكل لا لبس فيه جميع الهجمات المتعمدة على المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكذلك الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة. ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب وندعم جميع الجهود الرامية إلى معالجة ومنع هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

صادف العام الماضي الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف - حجر الزاوية للقانون الدولي الإنساني. ويتحتم تنفيذها تنفيذاً كاملاً. إن احترام القانون الدولي الإنساني هو حجر الأساس للسلام المستدام. يقوض الإفلات من العقاب أسس النظام القانوني الدولي ذاتها. ويجب محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من خلال أدوات موثوقة ومحايدة. إن ضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبشكل

آمن وفي الوقت المناسب إلى مناطق النزاع وتعزيز حماية العاملين في المجال الطبي والعاملين في المجال الإنساني أمر بالغ الأهمية.

اليوم، وإذ نشهد نزاعات مستمرة في جميع أنحاء العالم، تظل ضرورة دعم القانون الدولي الإنساني ملحة أكثر من أي وقت مضى. هذا المبدأ متجذر في دروس الماضي المؤلمة. بين عامي 1963 و 1974، شهد القبارصة الأتراك فترة اتسمت بالإقصاء السياسي، والعنف والتهجير والعزلة. إن الفظائع التي ارتكبت ضد المدنيين القبارصة الأتراك موثقة بشكل جيد في محفوظات الأمم المتحدة. وهناك أيضاً عدد كبير من القبارصة الأتراك فقد خلال هذه الفترة. هذه التجارب بمثابة تذكير صارخ بعواقب الفشل في حماية المدنيين.

واليوم، وصلت الحالة في غزة إلى مستوى صادم من المعاناة الإنسانية. ولا يزال المدنيون يعانون من الهجمات العشوائية التي تشنها إسرائيل. لقد تم تهجير سكان غزة قسراً وحرمانهم عمداً من أساسيات الحياة، في حين أن المساعدات تتكدس عبر الحدود مباشرةً وجاهزة للدخول. هذا غير مقبول. لا بد من إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل سريع وكافٍ ومن دون عوائق.

إن النزاع في سورية أدى إلى مقتل وتشويه وتشريد الكثيرين، بمن فيهم الأطفال. إن سقوط نظام الأسد وإقامة حكومة انتقالية يمثل حقبة جديدة. ولا تزال تركيا ملتزمة بدعم سلامة أراضي سورية ووحدتها ورفاه شعبها. غير أن معاناة المدنيين مستمرة بسبب انتشار الألغام الأرضية والتهديد المستمر الذي تشكله المنظمات الإرهابية كأفرع حزب العمال الكردستاني في سورية، وهي وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة وقوات سوريا الديمقراطية. إن إنشاء جيش وطني موحد وآليات عدالة انتقالية أمر ضروري لبناء السلام ومنع عودة العنف.

وفي أماكن أخرى في منطقتنا، ما زلنا ملتزمين بالحلول السلمية والدائمة في ليبيا، على أساس الحوار الشامل للجميع بقيادة ليبية وملكية ليبية. وفي العراق، اكتسب تعاوننا زخماً جديداً، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي. وبالانتقال إلى السودان، لقد وصلت الخسائر الإنسانية إلى مستويات كارثية، حيث نزح ملايين الأشخاص وسقط آلاف الضحايا المدنيين. ندعو إلى اهتمام ودعم دوليين عاجلين لتيسير وقف دائم لإطلاق النار وضمان وجود ممرات إنسانية آمنة.

ومنذ بداية الحرب في أوكرانيا، اتبعت تركيا نهجاً إنسانياً قائماً على المبادئ. لقد قمنا بتيسير المحادثات المباشرة وتبادل الأسرى، ونواصل دعم المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق وقف شامل لإطلاق النار وسلام عادل.

لقد بلغ تآكل احترام القانون الدولي الإنساني نقطة حرجية. ونحتاج إلى إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بالتمسك بالمبادئ التي تحمي أرواح الأبرياء. وتركيا على استعداد للعمل مع جميع الشركاء لضمان انتصار الحماية والكرامة الإنسانية والسلام على الدمار واليأس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العجمي (الكويت): بداية، نشكركم على إدارتكم الموقفة والحسنة لمجلس الأمن في هذا الشهر وعقد هذه الجلسة.

انطلاقاً من التجربة الخاصة لدولة الكويت في التعامل مع قضية المفقودين جراء النزاعات المسلحة، يدرك بلدي تماماً الأهمية الإنسانية البالغة لهذا الملف، بعيداً عن أي اعتبارات سياسية، حيث عاشت الأسر الكويتية بنفسها معاناة طويلة وقاسية نتيجة عدم عرفة مصير أحبائها. إن هذه المعاناة الإنسانية التي تختبرها الأسر حول العالم تفرض علينا جميعاً مسؤولية أخلاقية واضحة لمعالجة هذه القضية الإنسانية، بمعزل عن الظروف السياسية المحيطة بها.

وفي هذا السياق، لا يمكننا إغفال الأوضاع الإنسانية المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، حيث تزداد معاناة الأسر التي فقدت أفرادها أو تجهل مصيرهم، إلى جانب تعرض المدنيين لأخطار متزايدة من قبل جيش الاحتلال في ظل غياب الحماية اللازمة. وهو ما يستوجب تحركاً دولياً عاجلاً لضمان تقديم المساعدة الإنسانية الملحة وتخفيف معاناة هذه الأسر.

وفي تصرف يفصح استخفاف الاحتلال الإسرائيلي بالمجتمع الدولي، أطلقت قواته النار على وفد دبلوماسي يمثل أكثر من 30 دولة خلال زيارة رسمية لمخيم جنين، في رسالة واضحة مفادها أن كراهيته لم تعد موجهة للفلسطينيين فقط، بل تمتد اليوم إلى العالم بأسره، في تحدٍ واضح للقانون الدولي ولكل القيم الإنسانية المشتركة.

إن دولة الكويت تؤمن بأهمية العدالة والمساءلة كركيزتين أساسيتين في جهود المصالحة والتسوية للنزاعات بشكل سلمي وإنهاء الإفلات من العقاب. ومن هذا المنطلق، يشدد بلدي على ضرورة تكثيف الجهود الدولية لضمان المساءلة وتعزيز آليات العدالة التي تسهم في ترسيخ السلام والاستقرار الدائمين.

كما يشدد بلدي على أهمية عمليات استخراج الجثث وتحديد هويات المفقودين نتيجة النزاع المسلح، وخاصة من خلال الوسائل الجنائية والطبية الشرعية، باعتبارها وسيلة حيوية وفاعلة تساعد بشكل كبير في جهود استعادة الجثامين وتحديد هوياتها وإدارتها بطريقة تضمن احترام كرامة الإنسان وتحقيق الطمأنينة للأسر الضحايا.

وإدراكاً من دولة الكويت لأهمية معالجة تداعيات هذا الملف الإنساني، فقد حرصت على اتخاذ خطوات جادة لمعالجة آثاره، حيث تم إنشاء اللجنة الثلاثية المعنية بالتحقق مصير المفقودين في العام 1990-1991 برعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي انبثقت عنها اللجنة الفرعية في العام 1994.

وعلاوة على ذلك، وإبان عضوية دولة الكويت في مجلس الأمن للفترة 2018-2019، اضطلع بلدي بمسؤولياته من خلال العمل على إصدار قرار مجلس الأمن 2474 (2019). ويعد أول قرار يصدره مجلس الأمن في تاريخه معني بحماية المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة، حيث دعا القرار، من بين جملة أمور، إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للبحث بنشاط عن الأشخاص المبلغ عن فقدانهم ومعرفة مصيرهم والتمكين من إعادة رفاتهم، بالإضافة إلى إنشاء قنوات مناسبة تتيح الاستجابة والتواصل مع الأسر في عملية البحث.

وفي هذا السياق، يؤكد بلدي الدور المحوري الذي تضطلع به الآليات الدولية وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة نحو تحقيق نتائج ملموسة بشأن تحديد مصير المفقودين وتخفيف معاناة أسرهم بصورة مستدامة ونهائية.

ومن واقع تجربة وخبرة بلدي في هذا المجال، فنحن على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة وتبادل الخبرات في هذا الجانب لمن يرغب.

كما تؤكد دولة الكويت على ضرورة أن يحظى تنفيذ القرار 2474 (2019) بأولوية قصوى ضمن مهام ممثلي الأمين العام وعلميات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مختلف مناطق النزاع، باعتباره أداة محورية لتعزيز حماية المدنيين ومواجهة التداعيات الإنسانية للنزاعات المسلحة.

وفي هذا السياق، ندعو كافة الأطراف المتنازعة حول العالم إلى المسارعة في إنشاء لجان وطنية متخصصة للبحث عن المفقودين والحفاظ على المدنيين فور اندلاع النزاع، باعتبارها خطوة عملية وأساسية نحو الوصول إلى تحقيق العدالة وتمهيد الطريق للمصالحة الوطنية والحفاظ على الأمن والسلم أينما كان، حيث إن اتخاذ مثل هذه الخطوات والإجراءات في المراحل الأولى للنزاع يساهم في تعزيز قدرة المجتمعات على التعافي وبناء الثقة بين مكوناتها كافة.

وتدعو دولة الكويت جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون والتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية ذات الصلة، وتوفير الدعم التقني والمالي اللازمين لتعزيز قدرات الدول في التعامل مع هذه القضايا الإنسانية المعقدة بما يضمن استجابة سريعة وفعالة لمعرفة مصير المفقودين وتخفيف معاناة عائلاتهم، بما يعزز البنية الإنسانية الشاملة لحماية المدنيين ويكرس مبادئ المساءلة ومنع الإفلات من العقاب، كضمانة أساسية في وجه التهديدات الناشئة التي تقوض القانون الدولي الإنساني.

وختاماً، تؤكد دولة الكويت مجدداً التزامها الراسخ بمواصلة دعم كافة الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والمحافظة على كرامة الإنسان في جميع الظروف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وفد اليونان على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة المهمة.

تدين أذربيجان بشدة جميع انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها وتؤكد على الأهمية البالغة لضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات.

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، استضافت أذربيجان ما يقرب من 300 000 لاجئ أجبروا على مغادرة ديارهم في أرمينيا. وقُتل العديد منهم أو تعرضوا للعنف أثناء الطرد. وأدى الإفلات من العقاب على هذه الأفعال إلى فضاء واسع النطاق. وارتكب العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وأعمال الإبادة الجماعية والتعذيب والإرهاب وجرائم خطيرة أخرى خلال العدوان على بلدي منذ أوائل التسعينيات من

القرن الماضي، مما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف من المدنيين والتطهير العرقي الواسع النطاق، والتدمير شامل، والمحو الثقافي وإلحاق ضرر كبير بالبيئة والموارد الطبيعية.

وعلى الرغم من انتهاء النزاع وإحراز التقدم في النهوض بخطة السلام، ما زالت هناك تحديات جسيمة ولا تزال هذه التحديات تؤثر على المدنيين. وقد حول النزاع أذربيجان إلى واحدة من أكثر الدول تلوثاً بالألغام في العالم. تشكل هذه الأخطار تهديدات شديدة وتعيق العودة الآمنة للنازحين داخلها إلى ديارهم في الأراضي المحررة. ونتيجة لذلك، يستمر ارتفاع عدد ضحايا الألغام في البلد، حيث بلغ 394 ضحية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، منهم 70 شخصا لقوا حتفهم و 324 شخصا أصيبوا بجروح بالغة، معظمهم من المدنيين، ومن بينهم صحفيون.

وأحد العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع الخسائر البشرية هو زرع الألغام الأرضية والفخاخ المتفجرة في المناطق والأعيان المدنية، في كثير من الأحيان بعيدا عن الجبهة السابقة.

والحاجة إلى توضيح مصير وأماكن وجود حوالي 4 000 من المواطنين الأذربيجانيين المفقودين هي مسألة إنسانية ملحة أخرى. ومن بين المفقودين 779 مدنيا، من بينهم 284 امرأة و 316 مسنا و 71 طفلا. وقد تم التعرف على رفات 176 شخصا تم اكتشافها في 25 مقبرة جماعية ومواقع دفن أخرى في الأراضي المحررة وأعيدت إلى عائلاتهم. إن حقوق الضحايا وعائلاتهم تستلزم ترجمة الالتزامات المتعلقة بالأشخاص المفقودين إلى أفعال على الفور، إلى جانب وجود سياسة بعدم التسامح مطلقا مع الإفلات من العقاب.

فالدول ليست ملزمة فقط بمنع الجرائم الأشد خطورة، بل أيضا بالمعاقبة عليها. وقد اتخذت أذربيجان خطوات حاسمة في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال معظم الجناة ينعمون بالإفلات من العقاب. علاوة على ذلك، فإن إنكار الانتهاكات الجسيمة، إلى جانب محاولات تشويه المصادقية وبالتالي عرقلة العدالة من خلال حملات التضليل والتشويه، هي عوامل تشكل ازدياد واضحا للقانون الدولي وسيادة القانون. إن أذربيجان ملتزمة بإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة، وتعزيز سيادة القانون وبناء وتعزيز واستدامة السلام والاستقرار في المنطقة.

وختاما، فيما يتعلق باستخدام ممثل أرمينيا في بيان ذلك البلد اسما غير صالح للمنطقة المحلية في أذربيجان، من المناسب التذكير بأن جميع الدول تتحمل مسؤولية الاعتراف بالأسماء الجغرافية التي وضعتها السلطات الوطنية الشرعية داخل أراضيها ذات السيادة واستخدام هذه الأسماء. وعلاوة على ذلك، ومن أجل إحراز تقدم حقيقي نحو السلام الدائم، يجب أن يتوقف ذلك البلد عن تكرار الروايات الكاذبة التي لا تؤدي إلا إلى نتائج عكسية لعملية التطبيع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي.

السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة برؤاستكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح في هذا الوقت العصيب. ونشكر أيضا السيد توم فليتشير والسيدة سيما بحوث والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر على إحاطاتهم التي ألقت المزيد من الضوء على الحقائق التي نواجهها حاليا على الصعيد العالمي.

يشدد هذا الموضوع أيضا على أن أهم الجهات الفاعلة والأطراف المعنية المسؤولة عن حماية المدنيين، والمشمولة بحماية القوانين الدولية مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أصبحت بشكل متزايد مستهدفة بهجمات الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. وتجري هذه المناقشة أيضا في وقت تواجه فيه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن العمليات الإنسانية، ضغوطا شديدة تفوق قدراتها. وفي ظل خفض التمويل وشح الموارد اللازمة لمواجهة التحديات المتزايدة في مجال الحماية، يجب أن نتحلى بمزيد من الإبداع لضمان استمرار دورنا في حماية المدنيين وتيسير تقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين، أينما كانوا. وعلاوة على ذلك، لا تزال التعقيدات المتزايدة للنزاعات، بما في ذلك مستويات وأنماط العنف الخارجة عن السيطرة والتي لم تُصمم المؤسسات الوطنية والمتعددة الأطراف للتعامل معها، تُشكل تحدياً مستمراً لأدوات الوقاية والاستجابة في مجال حماية المدنيين بشكل فعال.

وفي إطار الاتحاد الأفريقي، اتخذنا خطوات مدروسة وضرورية لتعزيز حماية المدنيين على جميع مستويات عملنا. يقوم إطار الامتثال والمساءلة التابع للاتحاد الأفريقي على دمج الركائز الأربع لنهج الاتحاد الأفريقي لحماية المدنيين في منظومة من السياسات والآليات والعمليات القوية والمتسقة والتشغيلية، تشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والبعثات الميدانية. ويضمن هذا الإطار اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد، يسري من أعلى إلى أسفل، ومن أسفل إلى أعلى، وعلى المستوى الأفقي، بهدف الحيلولة بشكل فعال من إلحاق الأذى بالمدنيين، والتصدي له، ومعالجته. ويشمل هذا الإطار القواعد الرئيسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويتناول بشكل خاص الاستغلال والانتهاك الجنسين، بالإضافة إلى جوانب السلوك والانضباط. وهو يتماشى مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ويدمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لضمان أن تكون جهود الحماية شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

كما أننا نعتقد أن استعراض الأمين العام لعمليات دعم السلام في المستقبل ينبغي أن يمضي قدما بجرأة في تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 17 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. يوفر الإطاران الاستراتيجيان للاتحاد الأفريقي لعامي 2017 و 2023 بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان، والقرار 2719 (2023) بشأن دعم الأمم المتحدة لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، آليات واضحة للجهود المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لحماية المدنيين. وتشمل تلك الآليات القيام ببعثات الرصد والتحقق والإنفاذ، باستخدام الدروس المستفادة من كلا المؤسستين، بما في ذلك الخبرة المستمدة من أكثر من 15 عاماً في الصومال وقدرات الترتيب الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن الامتثال. ينبغي أن تحتل الإرادة السياسية والتحرك الفعال من الجهات المسؤولة عن حماية المدنيين موقع الصدارة في جهودنا، إلى جانب تقديم دعم مصمم خصيصا ومحدد الهدف للمحتاجين من المجتمعات والأفراد.

وختاماً، أكد مجدداً أن الاتحاد الأفريقي لا يزال ملتزماً بضمان التنفيذ الفعال لحماية المدنيين باعتبارها ولاية ومهمة حاسمة لعمليات الأمم المتحدة للسلام وعمليات دعم السلام التي يقودها ويدعمها الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): فيما يساور الكرسي الرسولي قلق عميق إزاء تزايد عدد وشدة النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، والتي لا تزال تلحق بالسكان المدنيين معاناة شديدة وغير متناسبة، يؤكد الكرسي الرسولي على الحاجة الملحة للامتثال للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين. حتى في خضم النزاعات، يجب أن تظل حماية الإنسان وكرامته المتأصلة التي وهبها الله في صلب كل تحرك جماعي، وذلك أيضاً من أجل تجنب ويلات الحرب. ومن المقلق بشكل خاص أن هذا المبدأ الأساسي يتعرض للخطر بشكل متزايد بفعل التحولات المستمرة في طبيعة الحروب الراهنة.

لا يجوز أن يُنظر إلى الإنسان على أنه عنصر يمكن التضحية به أو أن يُعتبر ضمن الأضرار الجانبية في النزاعات. في الواقع، فإن الاستهداف المتعمد للمدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعاملون في المجال الإنساني، وتدمير البنية التحتية الأساسية مثل المستشفيات والمدارس ودور العبادة، ومنع الوصول الإنساني إلى المحتاجين بصورة عاجلة، تمثل جميعها مصدر قلق بالغ. وبينما تمثل هذه الانتهاكات مأساة إنسانية هائلة، فإنها تمثل أيضاً إهانة خطيرة لأسس الأمن الدولي.

وفي هذا الصدد، يرى الكرسي الرسولي أن من الضروري وضع حد لاستخدام الأسلحة العشوائية والألغام الأرضية والذخائر العنقودية ووقف نشر الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويشكل ذلك، إلى جانب وقف إنتاج الأسلحة وتخزينها، خطوات ملموسة وعاجلة نحو توفير حماية أفضل للمدنيين. وفي ذلك الصدد، يثني وفد بلدي على العمل القيم الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ويدعو إلى تنفيذ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وعلاوة على ذلك، فإن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الجديدة والناشئة للأغراض العسكرية هو أيضاً مصدر قلق بالغ. تتثير هذه التطورات شواغل قانونية وأخلاقية وإنسانية معقدة، لا سيما في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها استخدام هذه التقنيات إلى إلحاق الضرر بالمدنيين. ولذلك يؤيد الكرسي الرسولي بقوة اقتراح وضع صك ملزم قانوناً يحظر منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بحلول عام 2026. إن ضمان الحفاظ على أن تكون القرارات المصيرية المتعلقة بالحياة والموت خاضعة لسيطرة بشرية حقيقية ليس مجرد مسألة تتعلق بالمساءلة القانونية، بل هو أيضاً مسؤولية أخلاقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشيد بالرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة. كما أود أن أعرب عن خالص تقديرنا لممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وللمقدمي الإحاطات الآخرين على عروضهم الثاقبة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل سويسرا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين. على الرغم من كل الجهود، ما زلنا نشهد زيادة غير مسبقة في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال قتل المدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وعمال المساعدة الإنسانية والصحفيين، يتزايد في مناطق النزاع المختلفة. وتجاوزت الفظائع الجماعية في غزة كل الأرقام القياسية السابقة. وذلك غير مقبول. فلا بد أن نعمل على وقف عمليات القتل المتواصلة بلا هوادة.

وما انفكت بنغلاديش ملتزمة بالخطة المتعلقة بحماية المدنيين. وفي عام 2017، وفرنا المأوى لحوالي مليونين من الروهينغيا الذين فروا من بلدهم بسبب الجرائم الفظيعة والإبادة الجماعية التي يرتكبها الجيش. وفي الأشهر القليلة الماضية فقط، دخل حوالي 100 000 من الروهينغيا مرة أخرى إلى بنغلاديش بعد أن نزحوا قسرا من ديارهم. وعلى الرغم من إمكاناتنا المحدودة، نستضيفهم منذ سنوات.

وأود أن أسلط الضوء على بضع نقاط.

أولا، في ظل حالات النزاع المتعددة التي تسبب معاناة هائلة للمدنيين الأبرياء، لا يمكن للمجلس أن يظل صامتا. ونود أن نوجه الانتباه إلى الدور المهم للمجلس في الرد على أعمال العدوان تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي. وينبغي أن يكون ضمان المساءلة هو الأولوية القصوى للمجلس من أجل منع هذه الجرائم الشنيعة.

ثانيا، من الضروري ضمان وصول عمال المساعدة الإنسانية دون عوائق وعدم انقطاع الإمداد بالمواد المنقذة للحياة للأشخاص المتضررين أثناء النزاعات المسلحة. ونعرب عن قلقنا إزاء القتل المتعمد للعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وشن الهجمات عليهم، وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني والامتنال الكامل له.

وأخيرا، في سياق حفظ السلام، ندعو إلى إجراء تعديل واقعي للولايات تيسيرا لحماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة سليم (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اضطر وفد بلدي إلى أخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل الهند.

اعتمدت الهند، مرة أخرى، على التضليل والتحريف والإنكار. وأود أن أذكر ممثل الهند بأن هذه مناقشة مفتوحة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. ولا يمكن لأي قدر من التعنيم أن يخفي الحقائق. فالهند تقتل المدنيين وتشوهم بوقاحة في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله، وتتفذ عدوانا سافرا ضد المدنيين في باكستان، وترعى الإرهاب والاعتقال في بلدي وفي جميع أنحاء العالم. بل إن الهند قد تدنت من جديد

لدرجة إعاقة تدفق مياه الأنهار التي تمثل شريان الحياة لما يبلغ 240 مليون نسمة في باكستان. فالماء هو الحياة، وليس سلاحا للحرب.

وأدانت باكستان، إلى جانب المجتمع الدولي، حادثة بهالغام. فإذا لم يكن لدى الهند ما تخفيه، كان ينبغي لها أن توافق على إجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة ومستقلة في هذا الحادث. لكن الهند تواصل إخضاع أبناء شعب إقليم جامو وكشمير الذي تحتله لإرهاب ترعاه الدولة لقمع نضالهم المشروع من أجل الحرية. وفي الفترة بين 6 و 10 أيار/مايو، ارتكبت الهند عدوانا سافرا على باكستان، حيث شنت هجمات غير مبررة على المدنيين الأبرياء، أسفرت عن مقتل 40 مدنيا، من بينهم سبع نساء و 15 طفلا، وإصابة 121 مدنيا، من بينهم 10 نساء و 27 طفلا.

ومن المؤكد أن الهند ليس لديها مصداقية تستند إليها لتلقي الآخرين درسا بشأن حماية المدنيين. فجهود باكستان وتضحياتها في سبيل مكافحة الإرهاب معروفة ومعترف بها عالميا. ونظل ثابتين على التزامنا بمكافحة هذه الآفة بالتعاون مع شركائنا في جميع أنحاء العالم. أما الهند فتواصل تمويل وكلاء الإرهاب ورعايتهم بنشاط، بما في ذلك حركة طالبان باكستان وجيش تحرير بلوشستان ولواء المجيد، من أجل قتل المدنيين الأبرياء في باكستان. فقبل يومين فقط، أودى هجوم وحشي على حافلة مدرسية في خوزدار في بلوشستان بحياة أطفال أبرياء من تلاميذ المدارس وخلف عشرات الجرحى.

وإذا كانت الهند صادقة في التزامها بالسلام والأمن وحسن الجوار، فعليها إنهاء الإرهاب الذي ترعاه الدولة، ووقف قمعها للكشميريين، والامتنثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الثنائية، وأن تدخل في حوار مجد من أجل تسوية نزاع جامو وكشمير بالوسائل السلمية وفقا لقرارات مجلس الأمن وتطلعات الشعب الكشميري.

رُفعت الجلسة الساعة 12/35.